الفصل الثالث
السياسة الأمريكية
والانقلاب العسكري
الطريق نحو التفتيت

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

في 30 يونيو 2013 وفي الذكرى السنوية الأولى لإنتخاب الرئيس محمد مرسي، خرجت مظاهرات حاشدة معارضة للرئيس، وفي صباح اليوم التالى هاجم المحتجون مقر جماعة الإخوان المسلمين في المقطم بالقاهرة وسقط عدة قتلي، وفي عصر نفس اليوم (1 يوليو) أصدر القائد العام للقوات المسلحة بيانًا يمهل فيه القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها. ورد الرئيس مرسي بخطاب يدافع فيه عن شرعيته.

وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة، وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم.

وفي مساء نفس اليوم، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق لمحاولة الجيش الانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية". وفي المقابل أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مؤكدة أنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية.

وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا صباح الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب". وفي اليوم نفسه أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام في منصبه، والذي عينه الرئيس محمد مرسي.

وفي مساء نفس اليوم، دافع الرئيس مرسي عن شرعيته وتحدث عن مبادرة قُدمت إليه من بعض الأحزاب تضمنت عدة نقاط منها تشكيل حكومة كفاءات وتشكيل لجنة لمراجعة الدستور ولجنة عليا للمصالحة الوطنية وتعجيل الاجراءات في قانون الإنتخابات النيابية واتخاذ اجرائات لتمكين الشباب في السلطة التنفيذية ووضع ميثاق شرف إعلامي ، وأعلن مرسي أنه وافق عليها بجميع نصوصها.

وفي مساء 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، أعلن وزير الدفاع إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس

المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وعطّل العمل بالدستور الذي أقره الشعب في استفتاء رسمي في ديسمبر 2012.

وأعلن وزير الدفاع ما اسماه "خارطة مستقبل" من عدة نقاط، منها: تشكيل حكومة كفاءات وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات لادارة المرحلة الحالية، وتشكيل لجنة مراجعة التعديلات الدستورية علىٰ دستور 2012، ومناشدة المحكمة الدستورية العليا إقرار قانون انتخابات مجلس النواب ، والبدء في اجراءات الانتخابات، واتخاذ اجراءات لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء القرار في السلطة التنفيذية، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية تمثل مختلف التوجهات، ووضع ميثاق شرف اعلامي يكفل حرية الاعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية.

ومع هذه التحولات المتسارعة لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن المشهد السياسي المصري وتحولاته، بل إن تحليل البيانات الرسمية والوثائق الصادرة عن مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، تؤكد فاعلية الدور الأمريكي في إدارة هذا المشهد بكل تحولاته بل والتخطيط له، عبر مستويات متعددة داخلية، وإقليمية ودولية.

وقد تعددت التفسيرات والتحليلات التي تناولت السياسة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر، حيث اتجه البعض إلىٰ القول بأن الولايات المتحدة تقف ضد الانقلاب دعما للإخوان المسلمين وتآمرا ضد إرادة الملايين التي خرجت في 30 يونيو 2013، بينما اتجه البعض الآخر، إلىٰ القول بأنها تقف وراء الانقلاب مستنداً للعديد من القرائن والبراهين، وتفسير فريق ثالث يرىٰ أنها استخدمت كل الأطراف في "لُعبة كبرىٰ" أدارتها بكفاءة بما يحمي مصالحها الإستراتيجية ويحقق أهدافها في المنطقة.

ومع هذا التعدد في الرؤىٰ والاتجاهات اعتمدت فىٰ تناول السياسة الأمريكية تجاه الانقلاب العسكرىٰ في مصر علىٰ تحليل مضمون البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين والمنشورة علىٰ المواقع الرسمية للخارجية الأمريكية، بما لا يحتمل اللبس أو تأويل النص.

ومن خلال هذا التحليل وقفت علىٰ عدد من البيانات والتصريحات والإجراءات التي تعكس الرؤية الأمريكية لما شهدته مصر بين 3 يوليو 2013 و15 يناير 2014، وأهم القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه هذه المرحلة والأدوات التي اعتمدت عليها هذه السياسة فىٰ إدارتها لهذه القضايا، وبناءً عليها تم تقييم هذه الرؤية وأبعادها. وذلك علىٰ النحو التالي.

المبحث الأول
مواقف المؤسسات الأمريكية من الانقلاب العسكري

يمكن التمييز فى إطار مواقف المؤسسات الرسمية الأمريكية من الانقلاب العسكري الذي شهدته مصر فى 3 يوليو 2013 بين مواقف مؤسسة الرئاسة، ومواقف مؤسسة الكونجرس، ومواقف وزارتي الخارجية والدفاع باعتبارهما أهم الوزارات المعنية بالسياسة الخارجية الأمريكية.

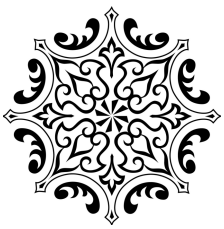

obeikan.com

المطلب الأول
مواقف مؤسسة الرئاسة الأمريكية

تعددت البيانات والتصريحات الصادرة عن مؤسسة الرئاسة ممثلة في الرئيس أوباما أو في المتحدثين باسم البيت الأبيض، حول تطورات الأحداث في مصر، **ومن أهمها:**

1- بيان أوباما حول الوضع فى مصر (3 يوليو 2013):

في 3 يوليو 2013 أصدر الرئيس أوباما بيانا حول الوضع فى مصر، من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تدعم مجموعة من المبادئ الأساسية، من ضمنها رفض العنف، وحماية حقوق الإنسان العالمية، والإصلاح الذي يلبي التطلعات المشروعة للشعب. إن الولايات المتحدة لا تؤيد أفرادًا أو أحزابًا سياسية، لكننا ملتزمون بالعملية الديمقراطية واحترام سيادة القانون. ومنذ بداية الاضطرابات الراهنة فى مصر دعوْنا جميع الأحزاب والأطراف للعمل معًا لإيجاد حل للمظالم المشروعة للشعب المصري، بما ينسجم مع العملية الديمقراطية وبدون اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة".

وأضاف أوباما: "الولايات المتحدة تعكف على رصد الوضع البالغ الهشاشة فى مصر، ونحن نعتبر أنه فى نهاية المطاف فإن مستقبل مصر لا يمكن أن يقرّره إلا الشعب المصري. رغم هذا، فإننا نشعر بقلق عميق تجاه قرار القوات المسلحة المصرية عزل الرئيس مرسي وتعليق العمل بالدستور المصري. وإنني أناشد الآن المؤسّسة العسكرية المصرية أن تتصرّف على وجه السرعة وبمسؤولية لإعادة كامل السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا فى أقرب فرصة ممكنة، وذلك من خلال عملية شاملة وشفافة وتفادي أية اعتقالات اعتباطية للرئيس مرسي وأنصاره. وعلى ضوء تطورات اليوم، فقد وجّهت الوزارات والوكالات الحكومية الأميركية المعنية بمراجعة التداعيات بموجب القانون الأميركي فيما يتعلق بمساعداتنا لحكومة مصر".

وأضاف أوباما: "خلال هذه المرحلة التي تتسم بعدم اليقين، فإننا نتوقع من المؤسّسة العسكرية أن تضمن حماية حقوق جميع المصريين رجالا ونساء، بما فى ذلك حرية التجمع السلمي، واتباع الإجراءات القانونية، والمحاكمات العادلة أمام محاكم مدنية".

واختتم أوباما بيانه بالقول: "إن الشراكة طويلة العهد بين الولايات المتحدة ومصر ترتكز على أسس المصالح والقيم المشتركة. ومن جهتنا سنواصل العمل مع الشعب المصري بما يكفل نجاح انتقال مصر إلى الديمقراطية"(1).

2- اجتماع أوباما بمجلس الأمن القومي حول مصر:

في 6 يوليو 2013 عقد الرئيس أوباما اجتماعًا مع مجلس الأمن القومي لاستعراض الوضع في مصر. وندّد أوباما بالعنف معبّرًا عن القلق إزاء استمرار ظاهرة الاستقطاب السياسي. كما أكد أن الولايات المتحدة ليست منحازة، ولا تؤيد أي حزب أو منظمة سياسية مصرية، وأكد رفض الولايات المتحدة رفضًا قاطعًا المزاعم الزائفة التي يروّجها البعض في مصر بأنها تعمل مع أحزاب أو حركات سياسية معيّنة لإملاء كيفية استمرار العملية الانتقالية في مصر".

وقال أوباما: "خلال هذه الفترة الانتقالية، نهيب بجميع المواطنين المصريين أن يتلاقوا في عملية تشمل كل الأطياف وتتيح مشاركة كل الجماعات والأحزاب السياسية. وستواصل الولايات المتحدة، طيلة هذه العملية، الانخراط مع الشعب المصري في روح من الشراكة تمشيًا مع صداقتنا العريقة ومصالحنا المشتركة- بما في ذلك مصلحتنا في التحوّل إلى نظام ديمقراطي مستدام"(2).

3- اتصال أوباما بولي عهد أبو ظبي حول مصر:

في 9 يوليو 2013، اتصل الرئيس أوباما هاتفيًا اليوم بولي عهد إمارة أبوظبي (محمد بن زايد آل نهيان) لمناقشة الوضع الراهن في مصر ... وشجع أوباما دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تشدد في اتصالاتها مع المصريين على أهمية تجنب العنف واتخاذ خطوات لتمكين إجراء الحوار والمصالحة"(3).

---

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، بيان للرئيس باراك أوباما عن مصر، 3 يوليو 2013. النص الرسمي متاح على موقع وزارة الخارجية الأمريكية على الرابط

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130704278152.html#ixzz2kTcpErmp

(2) البيت الأبيض، فحوى اجتماع الرئيس بمجلس الأمن القومي بخصوص الوضع الراهن في مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 6يوليو 2013. النص متاح على الرابط،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278267.html#ixzz2kTcD75c8

(3) البيت الأبيض، ملخص لفحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس أوباما بولي عهد إمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مكتب السكرتير الصحفي، 9 يوليو 2013. الرابط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130711278474.html#ixzz2kTcNjf9e

4- بيان البيت الأبيض حول الوضع فى مصر:

في 14 أغسطس 2013، وبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة، أصدر البيت الأبيض بيانا من بين جاء فيه: "تدين الولايات المتحدة بشدة استخدام العنف ضد المتظاهرين فى مصر، إننا نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا الذين لقوا مصرعهم، وعن مواساتنا للجرحى. لقد طالبنا القوات المسلحة وقوات الأمن المصرية مرارًا وتكرارًا بضبط النفس، وطالبنا الحكومة باحترام الحقوق العالمية لمواطنيها، تمامًا كما حثثنا المحتجين على التظاهر بشكل سلمي. فالعنف لن يؤدي إلا إلى مزيد من الصعاب أمام الدفع بمصر قدمًا على طريق الديمقراطية والاستقرار الدائم، ويتعارض صراحةً مع التعهدات التي أطلقتها الحكومة المؤقتة لتحقيق المصالحة. كما أننا نعارض أيضًا بشدة العودة إلى قانون الطوارئ، وندعو الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التجمع السلمي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بموجب القانون"(1).

5- تصريحات أوباما حول الوضع فى مصر:

في 15 أغسطس 2013، أدلى الرئيس اوباما بتصريحات حول الوضع فى مصر، بدأها بتوجيه النقد للرئيس مرسي، قائلاً: "إننا ندرك تعقيدات الوضع، ففي حين تم انتخاب محمد مرسي رئيسًا فى انتخابات ديمقراطية، إلا أن حكومته كانت إقصائية ولم تحترم آراء جميع المصريين. نحن نعلم أن كثيرًا من المصريين، الملايين من المصريين، وربما أغلبية المصريين كانوا يدعون إلى تغيير فى المسار. وعلى الرغم من أننا لا نعتقد أن القوة هي السبيل لحل الخلافات السياسية، بعد تدخل الجيش منذ عدة أسابيع، إلا أنه كانت هناك فرصة قائمة للمصالحة وفرصة لمتابعة مسار الديمقراطية، لكننا، وبدلا من ذلك، شهدنا مسارًا أكثر خطورة تم اتخاذه من خلال الاعتقالات التعسفية، وشنّ حملة واسعة على جماعات ومؤيدي السيد مرسي، والآن من خلال العنف المأساوي الذي أودى بحياة مئات الأشخاص وأصاب الآلاف بالجروح".

كما وجه أوباما أيضًا انتقادات لسلطة الانقلاب، قائلاً: "إن الولايات المتحدة تدين بشدة الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية المؤقتة وقوات الأمن. نحن نشجب

(1) البيت الأبيض، بيان من نائب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض جوش إرنست حول الوضع فى مصر، مكتب السكرتير الصحفي، 14 أغسطس 2013، النص متاح على
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130814280948.html#ixzz2kTVzcqtD

العنف ضد المدنيين. ونؤيد الحقوق العالمية الأساسية لكرامة الإنسان، بما في ذلك الحق في الاحتجاج السلمي. نحن نعارض السعي لإقرار الأحكام العرفية التي تحرم المواطنين من تلك الحقوق وفقًا لمبدأ أن الأمن يعلو على الحرية الفردية، أو لمبدأ أن القوة هي الحق. واليوم تعرب الولايات المتحدة عن تعازيها لأسر أولئك الذين قُتلوا والذين جُرحوا".

كما وجه النقد للمتظاهرين، فقال: "نهيب بأولئك الذين يتظاهرون أن يفعلوا ذلك سلميًا ونحن ندين الهجمات التي شاهدناها من جانب المتظاهرين، بما فيها الهجمات على الكنائس".

وحول الإجراءات الأمريكية تجاه مصر، قال أوباما: "نرغب في الحفاظ على علاقتنا مع مصر. إن التعاون التقليدي بيننا لا يمكن أن يستمر كالمعتاد عندما يُقتل المدنيون في الشوارع وتُنتهك الحقوق. ونتيجة لذلك، فإننا قمنا صباح اليوم بإخطار الحكومة المصرية بأننا سوف نلغي مناوراتنا العسكرية المشتركة نصف السنوية والتي كان مقررًا القيام بها الشهر المقبل. وبالتطلع للمستقبل، فقد طلبتُ من فريق الأمن القومي تقييم الآثار المترتبة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة والخطوات الإضافية التي يمكننا اتخاذها باعتبارها ضرورية فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الأميركية".

وحول براءة الولايات المتحدة من التدخل في مصر قال أوباما: "إنني أعرف أنه من المغري داخل مصر أن يوجه اللوم للولايات المتحدة أو الغرب أو أية جهة خارجية لكل شيء باطل جرى حتى الآن. فقد لامنا أنصار مرسي ولامنا الجانب الآخر وكأننا مؤيدون لمرسي. وهذا الأسلوب لن يحقق شيئا لمساعدة المصريين على الوصول إلى الغد الذي يستحقونه".

وحول إمكانية التحول للديمقراطية بعد الحكم العسكري قال أوباما: "هناك أمثلة من التاريخ المعاصر عن بلدان انتقلت من الحكم العسكري نحو الحكم الديمقراطي وهذا التحول لم يتم دائما في خط مستقيم. كما أن تلك العملية لم تكن سلسة على الدوام. وستسجل انطلاقات تشوبها العيوب وستكون هناك أيام عجاف"[1].

(1) البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحفي، تصريحات الرئيس أوباما حول الوضع في مصر، بولاية ماساتشوستس، 15/ 8/ 2013. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية، الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130815281187.html#ixzz2kTWCUCC3

المطلب الثاني
مواقف الكونجرس الأمريكي

فى 3 يوليو 2013، صدرت عدة آراء من داخل الكونجرس الأمريكى حول الموقف فى مصر، مؤيدة للانقلاب العسكرى، حيث قال السيناتور "بوب كوركر"، عضو لجنة الشئون الخارجية: "إن الولايات المتحدة يجب أن تؤيد أمانى الشعب المصرى فى البحث عن حكومة سلمية وآمنة وغير إقصائية. وفى تقرير مستقبل المساعدات الأمريكية، فإن لإدارة الأمريكية يجب أن تنظر إلى الصورة الإقليمية وأن تأخذ فى الإعتبار مصالح الأمن القومى الأمريكى. وإن تعاوننا الطويل مع مصر التى هى جوهلا للإستقرار فى المنطقة يجب أن يكون له الأولوية".

وفى 5 من يوليو 2013، أصدر كل من النائب الجمهورى "إيد روس" والنائب الديمقراطى "إليوت إنجل" بيانا مشتركا يقترحون فيه تأييد تدخل الجيش المصرى ضد الرئيس محمد مرسى وتضمن البيان أن مرسى والإخوان المسلمين لم يتبعوا "ديمقراطية حقيقية"، وحث البيان الجيش على ممارسة "أقصى درجات الحذر"، والتحرك نحو دعم مؤسسات ديمقراطية سليمة. كما أضاف البيان أن لجنة الشئون الخارجية تستطيع أن تلعب دورا هاما فى أن تجعل الكونجرس يوجه الضغوط على الإدارة الأمريكية للإستجابة للأحداث فى مصر، فإذا قررت الإدارة أن تصف ما حدث فى مصر على أنه إنقلاب عسكرى، وحيث إنها تحت ضغط شديد لتقول ذلك، فهى من المحتمل أن ترغب فى أن تتفادى إطلاق القانون الذى يفرض قطع المساعدات الأمريكية لمصر، وهو ما يتطلب موافقة الكونجرس.

كما قدم عدد من أعضاء لجنة الإعتمادات لمجلس النواب إقتراحا بالإبقاء على المساعدات العسكرية التى تبلغ 1.3 مليار دولار خلال العام المقبل فى إطار برنامج تمويل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود فى سيناء

وفى المقابل، ظهرت أصوات فى الكونجرس تدعو إلى وقف المساعدات إحتراما للقانون، حيث عبر عن ذلك عضوا الكونجرس جون ماكين والسيناتور ليندسى جراهام، فى مقال لهما فى واشنطن بوست بالقول: "لدينا الكثير من التعاطف مع ملايين المصريين الذين دعوا الجيش للإطاحة بمرسى من السلطة، ليست كل الإنقلابات متساوية ولكن الإنقلاب يظل إنقلابا والقانون الأمريكى يفرض تعليق المعونة على أى بلد يتم الإطاحة برئيسه المنتخب بإنقلاب عسكرى أو بقرار تلعب فيه القوات المسلحة دورا حاسما".

وتابع "ماكين وجراهام": "من الصعب علينا أن نصف ما حدث بالقاهرة بأنه أىٰ شئ آخر، وعلىٰ الكونجرس أن يعيد النظر فىٰ هذا القانون الأمريكىٰ، ليروا ما إذا ما إذا كان يخدم مصالحنا القومية، لكن حتىٰ يتم إعادة النظر فىٰ القانون، يجب علىٰ الولايات المتحد تعليق مساعدتها لمصر. وهذا قرار صعب، لكن إذا كنا نتوقع من مصر ومن باقىٰ دول العالم إحترام قوانينها، فيجب علينا أيضا إحترام قوانينا".

وأكد "ماكين وجراهام" أن مصر ليست كأىٰ دولة، فهىٰ قلب وروح الأمة العربية، وإستقراراها مهم جدا لمصالح الولايات المتحدة. ولكن كما قال الرئيس أوباما: "أفضل أساس للإستقرار الدائم فىٰ مصر هو نظام سياسىٰ ديمقراطىٰ بمشاركة كل القوىٰ والأحزاب الدينية والعلمانية، المدنية والعسكرية، وهذا الرأىٰ يؤكد لنا أن تعليق المساعدات لمصر أمر صائب وضرورىٰ".

غير أنه خلال جلسة لمجلس الشيوخ، وصف رئيس هيئة الأركان المشتركة الامريكية مارتن ديمبسىٰ، المساعدات الأمريكية لمصر بأنها إستثمار ناجح ومستحق، مطالبا بالإبقاء علىٰ المعونة العسكرية"[1].

وفىٰ 25 يوليو عقد مجلس الشيوخ الامريكي جلسة استماع تحت عنوان "الازمة فىٰ مصر" وقال "روبرت منديز" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالمجلس "إن وقف المساعدات الامريكية يمكن ان يثير ازمة اخرىٰ فىٰ مصر لن تكون فىٰ مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ودعىٰ الىٰ استمرار المعونة فىٰ الوقت الراهن، وان كان قد دعا القادة المصريين والجيش المصرىٰ اظهار التزامهم تجاه عملية سياسية الشاملة والتحديات الديمقراطية الووثوق بها.

ودعا السيناتور الجمهورىٰ "بوب كوركر إلىٰ تخفيض حدة التوتر بين القاهرة وواشنطن مضيفا ان امريكا تنسىٰ احيانا ان ليها مصالح امن قومىٰ هائلة فىٰ مصر"[2].

---

(1) د. السيد أمين شلبىٰ، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، الرابط،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

(2) "شارك جلسة الاستماع خبراء دبلوماسيون سابقون واعرب رينش روش، المستشار السابق للرئيس اوباما عن تخوفه من قطع المساعدات عن مصر قائلا " ان وقف المساعدات يعقد اتصالتنا مع الجيش وخلق ازمة مع الشعب المصرىٰ. اما دانيال كيرتز السفير الامريكىٰ السابق "ان مرسىٰ فشل فىٰ تطبيق سيادة القانون المنهجية مما يثبت ان ما حدث فىٰ مصر ليس انقلابا عسكريا، ان الجيش لم يستول علىٰ السلطة ولكنه قد قدم خارطة طريق للتاكد من ثبات الحكومة الجديدة". أنظر، د. السيد أمين شلبىٰ، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، الرابط،
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

المطلب الثالث
مواقف وزارة الخارجية الأمريكية

تعددت الزيارات والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية سواء عن الوزير جون كيري أو نوابه أو المتحدثين الرسميين باسم الوزارة، والتي اشتركت حول تأييد الانقلاب وإعلان تقديم كل مظاهر الدعم التي يمكن أن يحتاج إليها، ووهو ما يمكن رصد تطوره منذ 1 يوليو 2013 وحتىٰ يناير 2014، **علىٰ النحو التالي:**

1- بيانات المتحدث الرسمي الخارجية الأمريكية:

فىٰ 1 يوليو 2013، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "ليس لدينا رد فعل محدد وإننا نراقب الموقف بشكل وثيق، ولكن ليس لدينا رد فعل محدد تجاه بيان الجيش". وفىٰ 2 يوليو 2013، قالت المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية: "من الواضح من خلال إتصالات وزير الخارجية كيرىٰ والرئيس أوباما ووزير الخارجية المصرىٰ والرئيس المصرىٰ، إننا لا نتخذ مواقف من أطراف معينة وليس للولايات المتحدة هنا أن تختار، وإلتزامنا هو السماح للعملية الديمقراطية أن تأخذ مجراها، وهىٰ بالنسبة لنا لم تكن أبدا حول فرد واحد، إنها حول السماح لأصوات الشعب المصرىٰ أن تسمع". وعندما سئلت المتحدثة عما إذا كانت الإدارة تنظر فىٰ المساعدات الأمريكية لمصر، أجابت المتحدثة: "إن الإدارة تعمل مع الكونجرس وآخرين حول أية خطوات مثل هذا ولكن هذا وضع إفتراضىٰ".

وفىٰ 3 يوليو أيضا، وتعليقا علىٰ خطاب الرئيس مرسىٰ، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية: "قلنا أن عليه أن يفعل أكثر لكىٰ يكون مستجيبا بشكل حقيقىٰ وممثل بالإهتمامات المبررة التىٰ عبر عنها الشعب المصرىٰ، وللأسف، فإن هذا لم يكن جزءا من خطابه". وأضافت "إن الإفعال تتحدث بشكل أعلىٰ من الكلمات، وكما أبلغ الرئيس أوباما ووزير الخارجية جون كيرىٰ وآخرين لأقرانهم، فإن الرئيس مرسىٰ يجب أن يسمع للشعب المصرىٰ وأن يتخذ خطوات لكىٰ يندمج مع الجميع". وعندما سئلت عما إذا كانت تعتبر تدخل الجيش إنقلابا عسكريا، قالت "إن هذا الموقف يتسم

بالسيولة الشديدة ونحن نراقبه عن كثب".

وعندما سُئلت المتحدثة عما إذا كانت الإدارة تتخذ خطوات لتجميد المساعدات العسكرية والإقتصادة لمصر، قالت: "من السابق لأوانه القول بأننا نفكر فى إتخاذ خطوات، ولكننى لن أستبق الأحداث على الأرض، ومن الواضح أن التقديرات سوف توضع على أساس من الحقائق وإختيارات كل الأطراف".

وردا على ملاحظة أن الرئيس مرسى كان رئيسا منتخبا، أجابت "أن الديمقراطية ليست مجرد أن تكون منتخبا من خلال صندوق الإقتراع، لكنها أيضا حول السماح لأصوات الشعب فى بلدك أن تسمع وإتخاذ خطوات للعمل مع الجميع، ومثل هذه الخطوات لم نرها حتى الآن"(1).

2- بيان الوزير كيري حول أعمال العنف فى مصر:

في 6 يوليو 2013، أصدر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بيانا حول الأوضاع فى مصر، من بين ما جاء فيه: "إننا نرفض بشدة المزاعم الزائفة التي لا أساس لها من الصحة من قِبَل البعض فى مصر بأن الولايات المتحدة تؤيد جماعة الإخوان المسلمين المصرية أو أي حزب أو حركة سياسية بعينها فى مصر. لقد كانت الولايات المتحدة دائمًا وما زالت ملتزمة بالعملية الديمقراطية، وليست منحازة إلى أي حزب أو شخصية".

وأضاف كيري: "إن الولايات المتحدة تريد أن ترى العملية الانتقالية الجارية فى مصر وقد نجحت لصالح الشعب المصري. والمصريون أنفسهم يجب أن يتكاتفوا معًا ويتخذوا القرارات الصعبة اللازمة لحدوث ذلك .. " وأضاف: "إن الشراكة والصداقة طويلتي الأمد بين الولايات المتحدة ومصر لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة، وسوف نستمر فى دعم الشعب المصري ومؤازرته لضمان نجاح مصر فى الانتقال إلى الديمقراطية"(2).

3- بيانات المتحدث الرسمي باسم الوزارة:

فى 10 يوليو 2013، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية: "إن إدارة مرسى، رغم

(1) د. السيد أمين شلبى، أمريكا و30 يونيو، صحيفة الأهرام اليومية، عدد 3/ 8/ 2013، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1368984&eid=14617

(2) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان من الوزير كيري عن أعمال العنف فى مصر، 6 يوليو 2013، الرابط،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130708278275.html#ixzz2kTc3odJB

أنه منتخب ديموقراطيا، إلا أنه لم يحكم بشكل ديمقراطىٰ، مشيرا إلىٰ 22 مليون مصرىٰ الذين عبروا عن رأيهم فىٰ هذا الحكم، وهكذا فيما عبر المتحدث: "فإن الديمقراطية ليست تولىٰ الحكم بالإنتخاب، وإنما فىٰ الحكم بطريقة تضم كل الأطراف، وقد سمعتم 22 مليون مصرىٰ يقولون إنها لم تكن كذلك"[1].

4- زيارة نائب وزير الخارجية الأمريكية لمصر:

في 15 يوليو 2013 قام نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيريز بزيارة لمصر، وحول الزيارة قال بيريز: "لقد طلب مني الرئيس أوباما والوزير كيري المجئ إلىٰ القاهرة فىٰ هذه اللحظة الهامة لأستمع مباشرة لأصوات المصريين ولأوضح المواقف التي تتبناها الولايات المتحدة وكيف يمكننا تقديم المساعدة. سألتقي خلال هذه الزيارة بنطاق عريض من المصريين بما فىٰ ذلك الحكومة الانتقالية المدنية والقوات المسلحة المصرية وممثلي الأحزاب السياسية والقيادات الدينية ونشطاء المجتمع المدني ومجتمع الأعمال".

وفي موقف داعم للانقلاب قال بيريز: "بالرغم من قلقنا إزاء تطورات الأسبوعين الماضيين، فإننا نؤمن أن التحول العملية الانتقالية الجارية هي فرصة أخرىٰ، عقب ثورة 25 يناير، لإقامة دولة ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان وسيادة القانون وتمكن مواطنيها من تحقيق الازدهار الاقتصادي. نأمل أن تكون فرصة للتعلم من بعض الدروس وتصحيح بعض أخطاء السنتين الماضيتين. نأمل أن تكون فرصة لتلبية طموحات الثورة ولضمان العدالة دون الانتقام، وللتركيز علىٰ مستقبل يشترك فيه كل المصريون. نعلم أن أيًا من هذه الأمور ليس سهلاً ونعلم أن ذلك سيستغرق وقتًا بدءاً بخطوات صغيرة لتقود إلىٰ خطوات كبيرة. ونعلم أن ذلك سيحتاج دعمًا من أصدقاء مصر".

وفي تأكيد آخر علىٰ الدعم قال: "من جانبنا فقد أدنا العنف فىٰ التظاهرات والهجمات العنيفة علىٰ قوات الأمن فىٰ سيناء. كما ندين العنف الطائفي المزعج جداً الذي يمكن أن يستمر وأن يزداد سوءً. وطالبنا بممارسة أقصىٰ درجات ضبط النفس من جانب قوات الأمن وإنهاء أي انتهاكات فىٰ تعاملهم مع المظاهرات الجماهيرية. وفوق كل ذلك، فمن مصلحة المصريين بقوة أن يخففوا من حدة الاستقطاب التي يمكن أن تسمم مجتمعاتهم".

(1) د. السيد أمين شلبىٰ، أمريكا و30 يونيو، مصدر سابق

حيث أعطىٰ بيريز الأولوية فىٰ الإدانة لما اسماه "العنف فىٰ التظاهرات والهجمات العنيفة علىٰ قوات الأمن فىٰ سيناء". وكذلك ما اسماه "العنف الطائفي".

وفي دعم مباشر لخريطة طريق الانقلاب قال بيريز: "لمصر الآن رئيس مؤقت ورئيس وزراء انتقالي وخارطة طريق لتعديل دستور ديسمبر 2012 واستفتاء شعبي علىٰ الدستور المعدل يليه انتخابات تشريعية ثم انتخابات رئاسية، نأمل أن تسرع هذه الخارطة بعودة مصر إلىٰ حكومة ديمقراطية منتخبة فىٰ أسرع وقت ممكن، ولكني أعتقد أن الناس يدركون أن الأهم هو أن تكون هذه العملية شفافة وأن تشمل الجميع".

واختتم بيريز تصريحاته مؤكداً علىٰ الدعم الأمريكي بقوله: الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بمساعدة مصر علىٰ النجاح فىٰ فرصتها الثانية لتحقيق وعود ثورتها. أنا لست ساذجًا. أعرف أن الكثير من المصريين لديهم شكوكًا بشأن الولايات المتحدة وأعلم أن الطريق للأمام لن يكون سهلاً وممهداً. ولكن الحقيقة أن المصريين وحدهم من يمكنهم اتخاذ الاختيارات الصعبة المطلوبة لبناء مستقبل ديمقراطي يحظي بالتسامح ويشمل الجميع. ولكن فىٰ الوقت الذي يتخذون فيه هذه الخيارات، أعلم أن لديهم شريكًا قويًا فىٰ الولايات المتحدة[1].

5- بيان وزير الخارجية كيري حول الوضع فى مصر:

فىٰ 27 يوليو 2013، قال كيري "لقد تحدثتُ صباح اليوم مع نائب الرئيس المؤقت محمد البرادعي، ووزير الخارجية فىٰ الحكومة الانتقالية نبيل فهمي، والممثلة العليا للشؤون السياسية فىٰ الاتحاد الاوروبي كاثرين آشتون، وأعربتُ عن قلقنا العميق إزاء إراقة الدماء والعنف فىٰ القاهرة والإسكندرية خلال الـ24 ساعة الماضية والذي أودىٰ بحياة العشرات من المتظاهرين المصريين وإصابة أكثر من ألف شخص".

وأضاف: "هناك حاجة إلىٰ عملية سياسية شاملة تحقق فىٰ أقرب وقت ممكن قيام حكومة منتخبة بحرية ونزاهة وملتزمة بالتعددية والتسامح .. وإن الحوار السياسي الهادف والجاد، الذي دعا إليه المسؤولون أنفسهم فىٰ الحكومة المؤقتة، يتطلب مشاركين يمثلون كافة الأطياف السياسية للمجتمع المصري، ومن أجل تنفيذ هذا الحوار، فإن الولايات المتحدة تكرّر دعوتها الىٰ إنهاء الاعتقالات المسيّسة وإطلاق

(1) موقع السفارة الأمريكية فىٰ القاهرة، تصريحات نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام بيريز فىٰ القاهرة 15 يوليو 2013، الرابط، http://egypt.usembassy.gov/pr71514.html

سراح القادة السياسيين بما يتفق مع أحكام القانون[1].

6. تصريحات جون كيري حول الوضع في مصر:

في 14 أغسطس 2013، وبعد فض قوات الأمن المصرية لاعتصامي ميداني "رابعة العدوية" و"النهضة"، أصدر وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" بيانا من بين ما جاء فيه: "إن الولايات المتحدة تدين بشدة ما وقع اليوم من عنف وسفك للدماء في جميع أنحاء مصر. إنها ضربة قاصمة للمصالحة ولآمال الشعب المصري للانتقال نحو الديمقراطية والاندماج".

وأضاف: إن أحداث اليوم أمر مؤسف يبعث على الأسى، وهي تتعارض مع تطلعات المصريين من أجل السلام، والاندماج، وإقامة ديمقراطية حقيقية. إن المصريين داخل وخارج الحكومة يحتاجون إلى التأني واتخاذ خطوة إلى الوراء. فهم بحاجة إلى تهدئة الوضع وتجنب المزيد من الخسائر في الأرواح. كما أننا نعارض أيضًا بشدة العودة إلى قانون الطوارئ، وندعو الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التجمع السلمي، واتخاذ الإجراءات الواجبة بموجب القانون. ونحن نعتقد أن حالة الطوارئ يجب أن تنتهي في أقرب وقت ممكن". وأضاف كيري: "إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة آمال الشعب المصري للانتقال الفوري والمستدام إلى ديمقراطية مدنية متسامحة وشاملة[2].

وحول أطراف الصراع في مصر قال كيري: "إن الحكومة المؤقتة والقوات المسلحة، واللتين تملكان سوية الكفة الراجحة لميزان القوة في هذه المواجهة، عليهما مسؤولية فريدة لمنع وقوع المزيد من العنف وتقديم خيارات بناءة لعملية سلمية شاملة تتضمن كافة الأطياف السياسية بأكملها. وهذا يشمل تعديل الدستور وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والتي دعت إليها الحكومة المؤقتة نفسها .. أما كل الأطراف

(1) وزارة الخارجية الأميركية، بيان للوزير كيري حول الوضع في مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 27 يوليو، 2013 الرابط،

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/07/20130729279616.html#ixzz2kTay9uWp

(2) حول التحركات الأمريكية قبل فض الاعتصامين قال كيري، لقد قام نائب وزير الخارجية وليام بيرنز، جنبًا إلى جنب مع زملائنا في الاتحاد الأوروبي، بطرح الأفكار البناءة وتركها على الطاولة خلال محادثاتنا في القاهرة الأسبوع الماضي. ومن خلال مكالماتي الهاتفية العديدة مع كثير من المصريين، أعتقد أنهم يعلمون جيدًا كيف ستبدو أي عملية بناءة.

الأخرىٰ فهي أيضًا تتقاسم المسؤولية لتجنب العنف والمشاركة فىٰ مسار مثمر نحو إيجاد حل سياسي. لن يكون هناك حل من خلال المزيد من الاستقطاب. لا يمكن أن يكون هناك سوىٰ حل سياسي عن طريق التقريب بين الناس"[1].

7- كلمة مساعدة وزير الخارجية أمام مجلس النواب حول مصر:

في 29 أكتوبر 2013، ألقت السفيرة بيث جونز (مساعدة وزير الخارجية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنىٰ) بيانًا أمام لجنة الشؤون الخارجية فىٰ مجلس النواب، حول الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، تضمن البيان تأكيدا علىٰ دعم الانقلاب العسكري فىٰ مصر، حيث قالت جونز: "عقب ثورة يناير 2011 التاريخية، فاز حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين فىٰ الانتخابات البرلمانية، وانتُخب الرئيس مرسىٰ لتولي السلطة فىٰ انتخابات اعتبرت حرة ونزيهة. إلا أن السيد مرسي أثبت أنه غير راغب أو غير قادر علىٰ ممارسة الحكم بطريقة جامعة لا تقصي أحدًا، حيث أنه استبعد قطاعات واسعة من شرائح المجتمع المصري، فاستجابت الحكومة المؤقتة التي حلت محله فىٰ 3 يوليو لرغبات الملايين من المصريين الذين آمنوا بأن الثورة اتخذت منعطفًا خاطئًا وطالبوا بالعودة إلىٰ الأمن والاستقرار بعد سنوات من الاضطرابات".

لكن جونز تحفظت علىٰ ممارسات الحكومة الانقلابية قائلة: "اتخذت الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة خلال الأيام التي أعقبت 3 يوليو أيضًا قرارات تتعارض مع الديمقراطية التي تشمل الجميع. فالقرار الخاص بخلع مرسي عن السلطة، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين فىٰ شهر أغسطس، وفرض قيود علىٰ الصحافة، والمجتمع المدني، والأحزاب المعارضة، ومواصلة اعتقال العديد من أعضاء المعارضة، جميع هذه الأمور تثير دواعي القلق. كما أثارت أيضًا القيود التي فرضت نتيجة لتمديد حالة الطوارئ المزيد من القلق. كما يجب أن نذكر أيضًا أننا شجبنا دومًا وبشدة أعمال العنف الشنيعة التي شاهدناها ضد كنائس الأقباط وأفراد مجتمعاتهم. إنه لا مكان فىٰ مصر لمثل هذه الأعمال الإرهابية. كما نددنا أيضًا بالهجمات علىٰ القوات

(1) أنظر، وزارة الخارجية الأميركية، تصريحات وزير الخارجية جون كيري حول الوضع فىٰ مصر، مكتب المتحدث الرسمي، 14 أغسطس 2013. النص متاح علىٰ الرابط التالي:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130814280983.html#ixzz2kTVtMdIS

الأمنية في سيناء وأماكن أخرىٰ في مصر".

وفي إطار تأكيد دعمها لحكومة الانقلاب قالت جونز: "نرحب بالتزام الحكومة المصرية المؤقتة بخارطة الطريق السياسية للعودة إلىٰ حكومة مدنية منتخبة ديمقراطيًا وسنراقب كيفية تنفيذ خارطة الطريق تلك. يشمل ذلك عملية تعديل دستورية تتوج بإجراء استفتاء قومي – ربما في ديسمبر". وفيما يتعلق بالاقتصاد قالت جونز: "إننا نشجع الحكومة المؤقتة للمحافظة علىٰ الاستقرار الاقتصادي والمساعدة علىٰ استعادة النمو والاستثمار، وخلق فرص العمل"[1].

8- زيارة وزير الخارجية الأمريكي لمصر:

في 3 نوفمبر 2013، قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة للقاهرة، وبعد مباحثاته في مصر، وفي تأكيد للدعم الأمريكي لحكومة الانقلاب، والتنديد بالمظاهرات الشعبية التي تحدث ضدها، وصدرت عن كيري عدة تصريحات، **من بينها**:

- "لقد جئت إلىٰ هنا في هذه اللحظة من التحدي نيابة عن الرئيس أوباما للتحدث (معكم) بشأن مستقبل الشرق الأوسط ومستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، وهي علاقة مهمة جدًا... الولايات المتحدة هي صديق لشعب مصر، ولدولة مصر، وأننا شريك لبلادكم .. تود الولايات المتحدة لمصر أن تنجح ونريد أن نساهم في نجاحكم .. إن مصر شريك حيوي لأميركا في هذه المنطقة .. إن مصر تلعب دورًا حاسم الأهمية في الحياة السياسية، والثقافية، كما في القيادة الاقتصادية للشرق الأوسط، وشمال أفريقيا".

- "إننا ملتزمون بالعمل مع الحكومة المؤقتة وسنواصل تعاوننا معها. أمامنا الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به، ولقد ناقشنا الوزير وأنا هذا الصباح بصراحة شديدة هذه القضايا والتحديات التي نواجهها معًا، إلا أننا نعتقد بأن هناك اتفاقًا حول الكثير من هذه الأمور حتىٰ في الحين الذي نحتاج فيه إلىٰ إبقاء ثقتنا بخارطة الطريق، وبالطريق قدمًا لمواصلة المسيرة نحو الديمقراطية. ونتطلع قُدمًا إلىٰ العمل معًا، إلىٰ التعاون لمواجهة تلك التحديات الكامنة في الطريق أمامنا".

---

(1) لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بيان السفيرة بيث جونز، مساعدة وزير الخارجية بالوكالة لشؤون الشرق الأدنىٰ حول الخطوات القادمة بالنسبة للسياسة الأميركية تجاه مصر، 29 أكتوبر 2013، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/10/20131030285487.html#ixzz2kTQCiCug

ـ "لا شيء سوف يساعد في توحيد صفوف شعب مصر أو يؤمن المزيد من الاستقرار الاقتصادي أو يوفر المزيد من الثقة في المستقبل أكثر من مشاركة أبناء الشعب المصري في حكومة منتخبة ديمقراطيًا تتولى مهامها من خلال انتخابات شاملة وحرة، ونزيهة. ونحن سوف ندعم الحكومة المؤقتة والشعب المصري من أجل تحقيق هذه الغاية".

ـ أنا هنا اليوم بناءً على تعليمات من الرئيس أوباما من أجل القول على وجه التحديد لشعب مصر: نحن ندعمكم في العملية الانتقالية الهائلة هذه التي تمرون بها. وندرك أنها عملية صعبة. ونريد أن نساعد. ونحن على استعداد للقيام بذلك. والطريقة التي سوف تتكشف فيها تقوم على إعادة إطلاق قوة الديمقراطية مجددًا، ومع اتخاذ شعب مصر لخياراته المستقبلية، فإنني واثق من أن الولايات المتحدة ستكون قادرة على الوقوف معكم وبذل حتى جهود أكثر مما سبق".

ـ "إن الولايات المتحدة تدين جميع أعمال العنف. لقد شجبنا أعمال العنف التي ترتكب ضد الكنائس، وضد المصلين، وندين أيضًا أعمال العنف التي ترتكب ضد قوات الأمن في سيناء، وندين أعمال العنف في شوارع أي مجتمع أهلي في مصر، وعلى وجه الخصوص الهجمات ضد قوات الشرطة وضد عناصر السلطة في الدولة"(1).

وحول قضية المساعدات، قال كيرى: "العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر لا ينبغي أن تحددها المساعدات. هناك قضايا أكبر من ذلك بكثير تهمنا، وتقلقنا، وتحدد علاقاتنا. ولكنني أريد أن أوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن الولايات المتحدة سوف تواصل تقديم الدعم الذي يفيد بشكل مباشر الشعب المصري في قطاعات الصحة، والمنح الدراسية، وتنمية القطاع الخاص، ونواصل تقديم المعونات للمساعدة في تأمين سلامة حدود مصر، والعمل مع الجيش، والعمل على مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، واستتباب الأمن في سيناء. وأكدت مجددًا للوزير فهمي بأن الولايات المتحدة ستعمل بشكل وثيق جدًا مع مصر خلال الأشهر المقبلة، ومع الكونجرس لدينا حول مساعداتنا الثنائية".

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، مقتطفات من تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك في القاهرة، 3 نوفمبر 2013
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105285772.html#ixzz2kTPT0bTA

وأضاف كيري: "القرار فى ما يتعلق بشأن تأجيل تسليم بعض المساعدات لفترة من الوقت .. هذا التأجيل ليس عقابًا. إنه انعكاس لسياسة الولايات المتحدة بموجب القانون النافذ لدينا، لدينا قانون أقره الكونجرس الأميركي يتعلق بشأن كيفية تطور أحداث معينة فى ما يتعلق بتغيير حكومة فى بلد ما، ونحن ملزمون بذلك القانون .. لقد عمل الرئيس أوباما فى الواقع بجهد كبير للتأكد من أننا لن نعطل العلاقة مع مصر. لهذا السبب قلت بأن الرئيس أوباما لازال مستمرًا فى تقديم أية مساعدة تذهب مباشرة إلى الشعب المصري، لمساعدة الشعب المصري فى مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والبناء، وفي بعض الأمور التي لها تأثير مباشر على الشعب. وقد عملنا طوال سنوات للاستثمار فى مصر ومساعدة مصر"(1).

ومن واقع هذا الرصد للزيارات والبيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم تام بكل تفاصيل خطة الانقلاب، وأنها وفرت لها الدعم الكامل، بل يمكن القول بمزيد من اليقين أنها هى التي أعدت ورتبت وخططت لها، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين فى المنطقة، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حلفائها الإستراتيجيين فى الداخل المصري ممثلين فى المؤسسة العسكرية وأذرعها المخابراتية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإدارة الأمريكية وتوجهاتها الإستراتيجية فى المنطقة.

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، تصريحات وزير الخارجية جون كيري مع وزير الخارجية المصري خلال المؤتمر الصحفي المشترك فى القاهرة، 3 نوفمبر 2013، الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131105285772.html#ixzz2kTPT0bTA

المبحث الثاني
قضايا العلاقات
المصرية الأمريكية بعد الانقلاب

خلال مرحلة ما بعد الانقلاب العسكري تمحورت السياسة الأمريكية تجاه مصر حول عدد من القضايا الرئيسة:

1- الموقف من جماعة الإخوان المسلمين:

بعد انقلاب 3 يوليو شنت وسائل الإعلام المصرية والوسائل الموالية حملات إعلامية منظمة ولكنها مفتعلة للربط بين الولايات المتحدة والإخوان المسلمين، وأن الولايات المتحدة توفر لهم الدعم المالي والسياسي ضد إرادة الشعب المصري ما أطلقوا عليه "ثورة الشعب في 30 يونيو"، وكان الهدف من هذه الحملات واضحًا، وهو التعمية عن المواقف الحقيقية والمعلنة للولايات المتحدة من تأييد ودعم الانقلاب.

وهذه القضية، رغم كونها مصطنعة، كما أعتقد، كانت محلا لاهتمام المسؤولين الأمريكيين الذين انتهزوا كل الفرص الممكنة للتصريح والتأكيد على عدم دعمهم للإخوان، وأنهم يتعاملون مع كل التيارات السياسية على قدم المساواة، لدعم الانتقال الديمقراطي في مصر، وهو ما تم رصده في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين بداية من الرئيس الأمريكي وانتهاء بالسفيرة الأمريكية في القاهرة.

2- قضية المساعدات الامريكية لمصر:

في 24 يوليو 2013، قال البنتاجون إن وزير الدفاع الاميركي تشاك هيجل أبلغ وزير الدفاع المصرى بقرار أوباما الخاص بإيقاف تسليم المقاتلات في محادثة هاتفية بينهما، وقال المتحدث باسم البنتاجون "جورج ليتل": "نظرا للوضع الراهن في مصر لا نعتقد أنه من الملائم المضي قدما في هذا الوقت في تسليم مقاتلات اف-16". وأضاف إن قرار اوباما اتخذ باجماع اراء فريقه للأمن القومي". وأشار ليتل إلى ما سماه "سيولة الوضع على الأرض في مصر". وقال إنه لا نية لتجميد كل المساعدات العسكرية التي

تبلغ قيمتها إجمالا 1.3 مليار دولار سنويا. وقال إنه على سبيل المثال ستمضي مناورات النجم الساطع مع مصر قدما حسب المقرر.

وفي 15 أغسطس 2013 أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن إلغاء مناورات "النجم الساطع" مع مصر رفضًا لأعمال العنف ضد المعتصمين المؤيدين لمرسي، وفي 18/ 8/ 2013 أعلنت واشنطن عن وقف المعونات الاقتصادية السنوية لمصر والمقدرة بـ250 مليون دولار(1).

وفي 23 أغسطس 2013 قال أوباما في مقابلة مع شبكة CNN الإخبارية الأمريكية، أن الإدارة الأمريكية تقوم حاليا بعمل تقييم شامل حول العلاقات الأمريكية – المصرية، بما فيها المعونة العسكرية، مستبعدا عودة العلاقات التجارية مع مصر إلي ما كانت عليه في السابق. كما كشف استطلاع للرأي أجراه مركز أبحاث بيو للناس والصحافة، أن نحو 51٪ من الأمريكيين يؤيدون قطع المعونات الأمريكية لمصر، مقابل 26٪ يفضلون استمرارها على أمل التأثير على مجريات الأحداث في القاهرة(2).

ومع هذه القرارات وما حملته من تناقضات تعددت المواقف الداخلية في الولايات المتحدة حيال قضية المساعدات الأمريكية لمصر، وتوزعت بين عدة اتجاهات وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: المؤيد لاستمرار المساعدات الاقتصادية لمصر:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن صانع القرار الأمريكي مطالب بضرورة التحلي بمزيد من الواقعية في التعاطي مع قضايا الأمن القومي للبلاد، وحينما تتعارض القيمة مع المصلحة فإن الأولوية للثانية بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى. وفيما يتعلق بالمعونة الأمريكية لمصر فإن المستفيد الحقيقي من هذه المعونة هي الولايات المتحدة(3). فالمساعدات العسكرية لمصر ما هي إلا أداة للحفاظ على النفوذ الأمريكي داخل الجيش المصري، مع ضمان تعاون مصر في تعزيز مصالح الولايات المتحدة في المنطقة(4).

(1) Jeremy M. Sharp،"Egypt in Crisis،Issues for Congress" ،Congressional Research Service،August 19،2013

(2) Pew Research Service for the People and the Press،"Public Backs Cutoff of Military Aid to Egypt"،AUG 19،2013

(3) STEVEN SIMON،"America Has No Leverage in Egypt"،The International Institute for Strategic Studies،August 19،2013

(4) Eric Trager،Making the Most of Limited U.S. Leverage in Egypt،The Washington Institute for Near East Policy،August 12،2013

وإذا كان ضمان أمن إسرائيل هو المحدد الرئيس للسياسة الأمريكية بالمنطقة، فإن المهدد الحقيقي لأمن ومصالح إسرائيل والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، هو التعصب الديني، وليس الحكم العسكري في مصر، ومن ثم فإنه لا مجال للحديث عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إذا ما تعلق الأمن بأمن الولايات المتحدة وإسرائيل(1).

ويرى انصار هذا الاتجاه أنه إذا كان الوضع الراهن في مصر يؤكد أن ثمة قوتين مهمتين تتصارعان على الأرض، هما الجيش والإخوان المسلمين، فإن حكم الجيش أفضل لمصالح الولايات المتحدة من حكم الإخوان(2).

وتعزيزاً لرؤى هذا الاتجاه يرى "اريك تراجر" "إن الجنرالات ليسوا ديمقراطيين، ولم يكونوا كذلك مطلقاً، فهم فاعلون بيروقراطيون يحمون امتيازاتهم البيروقراطية، وتشمل هذه الاستقلال في شؤونهم الداخلية وسيطرتهم على أصول اقتصادية واسعة، وهم يعرفون أن الديمقراطية الحقيقية قد تكلفهم هذه الإمتيازات. إلا أن قطع المساعدات لن يجعل الجيش ديمقراطياً، وسوف يأتي ذلك بتكلفة كبيرة، وهي تحديداً، القدرة على تشجيع الجيش على اتخاذ مسارات أكثر تقدمية على طول الطريق، عندما قد تكون البيئة أكثر ملاءمة لسياسة أمريكية داعمة للديمقراطية بقوة أكبر في مصر".

ويضيف تراجر: "إذا كانت الولايات المتحدة ترغب في استقرار مصر، سيكون عليها استخدام نفوذها لتشجيع الجنرالات على خفض تطلعاتهم السياسية، والسماح لقيام المزيد من السياسات الشاملة والديمقراطية. لكن إذا قطعت الولايات المتحدة المعونة الآن، فلن تكون قادرة على الدخول في تلك المحادثات لاحقاً. كما أن ذلك سيضع التعاون العسكري بين الولايات المتحدة ومصر في مهب الريح وهو تعاون يمثل قيمة كبيرة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط".

وخلص تراجر إلى القول: "إن قطع المعونات هو اقتراح يعود بالخسارة على الجميع. فسيكلف الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً داخل مصر دون تحقيق أي مكاسب سواءً للجيوستراتيجية الأمريكية أو لآفاق الديمقراطية في مصر. وهو خطأ لا مبرر له إلى

(1) DeWayne Wickham،Wickham، Aid cutoff to Egypt would do nothing"،USATODAY،August 19،2013

(2) Jason Brownlee،"Sanction Egypt to Strengthen U.S. Security" ، Bloomberg،22 August 2013.

أبعد الحدود"[1].

الاتجاه الثاني: المعارض لاستمرار المساعدات:

ويرىٰ أنصار هذا التيار أنه مع ظهور ديكتاتور جديد فىٰ مصر، ستستحيل حينئذ دولة بوليسية تدفع شبابها إلىٰ تصنيع القنابل أكثر مما تتجه لصنع الانتخابات، ولو استمرت عمليات القمع وإراقة الدماء، فىٰ ظل النظام العسكري فىٰ مصر سيتسبب ذلك فىٰ نشأة عناصر إرهابية أكبر بكثير فىٰ عددها وبأسها من عدد العناصر التي قتلتها قوات مكافحة الإرهاب الأمريكية طوال سنوات. ومن ثم فإن إجهاض الانقلاب الذىٰ قاده الفريق السيسي يعتبر وأدًا للإرهاب فىٰ مهده، وليس أفضل من ورقة المعونات لتحقيق ذلك الإجهاض المرغوب[2].

وأنه إذا كان قطع المساعدات لن يحقق الهدف المنشود بالضغط علىٰ الجيش المصري، خاصة مع ضخامة الأموال التي ستضخها دول الخليج لمصر، وتعهد وزير الخارجية السعودي علنًا بأن المملكة ستقدم لمصر أية مبالغ مالية تقطعها الولايات المتحدة، إلا أنه من الناحية العملية، لا يمكن للدول العربية أن تلعب الدور نفسه الذىٰ تلعبه الولايات المتحدة، أو أن تسد كل احتياجات مصر من المؤن والسلع، ذلك إن القيمة التىٰ تمنحها واشنطن لمصر، لا تكمن فىٰ حجمها، بقدر مضمونها ونوعيتها، وإذا كان بمقدور دول الخليج أن تضخ المليارات إلىٰ مصر، فإن تلك المليارات لن تمكنها من الحصول علىٰ أحدث الأسلحة، والمركبات، والتدريبات التىٰ تحفظ للجيش المصرىٰ مقومات قدرته العسكرية فىٰ المنطقة[3].

كما أن قيام الولايات المتحدة بقطع المساعدات، وخاصة العسكرية عن مصر، بالإضافة إلىٰ دلالته القانونية والقيمية، اتساقًا مع القانون الأمريكي العام، والذي يحظر تقديم أىٰ مساعدات لدولة أطيح برئيسها المنتخب فىٰ انقلاب أو بنص مرسوم

(1) اريك تراجر، أوباما ارتكب خطأ فادحًا بشأن مصر، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدني، 9 أكتوبر 2013، النسخة الالكترونية، النص متاح علىٰ الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/obama-just-made-a-terrible-mistake-on-egypt

(2) Jeremy M. Sharp،"Egypt in Crisis،Issues for Congress"، Congressional Research Service،August 19،2013.

(3) Ellen Bork،"Why the U.S. Must Cut Off Aid to Egypt"،U.S. News،July 9،2013.

عسكري، فإنه سوف يستثير دولاً أخرىٰ إلىٰ فرض عقوبات مماثلة مما يضاعف من الضغوط التي ستعانيها مصر، ومن ثم إجبار المؤسسة العسكرية علىٰ إعادة النظر فىٰ حساباتها[1].

ويضيف أنصار هذه الاتجاه إن تردد الولايات المتحدة فىٰ التعامل مع ما حدث فىٰ مصر علىٰ إنه انقلاب عسكري، يضعها فىٰ موقف غير لائق، ويضرب عرض الحائط بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإن من يتذرع بأن استمرار المساعدات يسهم فىٰ الحفاظ علىٰ النفوذ الأمريكي علىٰ مصر مخطئ، لأن حدوث الانقلاب فىٰ حد ذاته يدلل علىٰ غياب هذا النفوذ وضعف التأثير.

وإذا كانت الولايات المتحدة تخشىٰ علىٰ نفوذها، فهىٰ بالفعل تخسر ذلك النفوذ، كما إن عدم اتخاذ الولايات المتحدة قرارات حاسمة صارمة سيترك لدىٰ مصر ودول الشرق الأوسط انطباعًا بإن واشنطن تتنازل عن مبادئها وقوانينها وتغض الطرف عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذىٰ سينعكس علىٰ دورها ومكانتها ومصالحها فىٰ المنطقة[2].

وبين هذين التيارين يمكن القول أن هناك عدداً من الاعتبارات الداخلية التي دفعت باتجاه اتخاذ قرار تعليق جانب من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر، من بينها، **وفق أحد الباحثين**[3]:

(أ) أن الإيمان بالديمقراطية يشكل عقيدة لدىٰ الشعب الأمريكي، وهي عقدية تكاد توازي فىٰ الأهمية والقداسة بالنسبة للأمريكيين الأديان السماوية، ويرونها صالحة للتطبيق فىٰ كل زمان ومكان، وأي اعتداء علىٰ الممارسات الديمقراطية يعد نوعًا من "الكفر" والإهانة غير المغتفرة. وذهب موقف الرأي العام الأمريكي، بشكل مباشر وقاطع، إلىٰ أن الأطراف التي عملت علىٰ إسقاط رئيس تبوأ منصبه من خلال عملية انتخاب ديمقراطية، هي المعتدية، ولا يمكن مساندتها أو اعتبارها حليفًا أو صديقًا.

---

(1) Daniel Larison،"Suspending Aid to Egypt Should Be an Easy Action"،The American Conservative،August 18،2013.

(2) غادة غالبو، وأمانىٰ عبدالغنىٰ، قطع المعونات الأمريكية لمصر، رؤىٰ من داخل واشنطن، القاهرة، مركز المصري للدراسات والمعلومات، الموقع الالكتروني، 2/ 9/ 2013.

(3) كارن أبو الخير، انتظار الحسم ـ تفاعلات الداخل الأمريكي مع تغير السلطة فىٰ مصر، (القاهرة، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الموقع الالكتروني، 27 أغسطس 2013).

(ب) تناقض ظهور رموز عسكرية في المشهد السياسي مع مبدأ ضرورة خضوع المؤسسات العسكرية للقيادة المدنية في النظم الديمقراطية. وبغض النظر عن تاريخ الولايات المتحدة في دعم نظم عسكرية شديدة القمعية، فإن الرأي العام الأمريكي لا يهتم كثيرًا بالتاريخ أو بالسياسة الخارجية، ويحكم على الأحداث في إطار المنظومة القيمية السائدة.

(ج) طبيعة الإعلام الأمريكي: فالتغطية الإخبارية التحليلية للأحداث قد اندثرت تمامًا، والإعلام يركز على استقطاب المشاهدين من خلال التركيز على الأحداث المثيرة وتضخيمها، سواء أكانت أحداث عنف أم فضائح أخلاقية، لجذب نسب عالية من المشاهدين. وفي هذا الإطار، جاءت التغطية الإعلامية للأحداث في مصر، حيث تُقدم الأحداث في قالب جاهز سلفًا في مخيلة الرأي العام عن النظم القمعية العسكرية التي تفتك بالأبرياء، ولا تحترم حقوقهم الإنسانية[1].

(د) محاولة عدد من الرموز السياسية وأعضاء الكونجرس تدعيم شعبيتهم عن طريق المطالبة بقطع المعونة العسكرية عن مصر، وانضمام بعض رموز النخبة الأمريكية "المحافظة" مثل "جون ماكين" إلى الفريق المناهض للنظام الجديد في مصر، رغم أن اليمين الأمريكي كان بشكل عام معترضًا على الدعم الأمريكي للإخوان المسلمين، ولا يؤمن بأنهم تخلو عن ممارسة العنف، أو تبنوا الممارسات الديمقراطية.

(هـ) أن عدداً من دوائر السياسة الخارجية في الإدارة أو في مراكز الأبحاث لم تكن متحمسة للتغيير السياسي في مصر، اتساقًا مع الاتجاه السائد فيها أن إرساء مبادئ الديمقراطية في مصر يجب أن يكون هدفًا أساسيًّا للإدارة الأمريكية، وأن مواصلة الدعم العسكري في ظل إسقاط رئيس منتخب، وفرض حالة الطوارئ يتناقض مع هذا الهدف، وهو الموقف التي عبرت عنه مجموعة عمل مصر، التي تضم خبراء من مختلف مراكز الفكر الأمريكية، ومن مختلف التوجهات السياسية".

(و) وجود أطراف لا تأخذ موقفًا معاديًا من النظام الجديد في مصر، وهي القطاعات

(1) ركزت افتتاحيات الصحف الأمريكية الكبرى (مثل، "واشنطن بوست" و"نيويورك تايمز" ومقالات كبار الكتاب) على ضرورة أن تقوم الإدارة بقطع أو تجميد المساعدات عن مصر، هذا بالإضافة إلى موقف منظمات حقوقية معينة مثل "هيومن رايتس فريست"، وكذلك مجموعة العمل المعنية بمصر Working Group on Egyptالتي تضم عددًا من الخبراء والباحثين المتخصصين في شئون المنطقة، وتتبنى توجهًا مناهضًا لاستمرار المعونة.

التي طالما انتقدت الرئيس أوباما بوصفه منحازًا للحركات الإسلامية، وتستغل أحداث العنف التي قامت بها الجماعات الإسلامية للهجوم على أوباما.

(ز) رؤية عدد من قادة الفكر من الرموز المحافظة، مثل "والتر رسل ميد"، ودورية The American Interest ،، والتي تذهب إلى أن تطبيق الديمقراطية في المجتمعات المختلفة ليس بالضرورة عملية سهلة، وأن هناك ميلا لدى المحللين لتناسي الحروب الدموية الطويلة التي خاضتها المجتمعات الغربية حتى أرست قيم احترام المخالفين في العقيدة، وفصل الدين عن السياسة. وبالتالي فإن تحقيق الاستقرار والحكم الرشيد في مصر قد تكون له الأولوية على الإصرار على إجراء الانتخابات.

(ح) تأثير شركات السلاح الأمريكية التي تصدر الأسلحة لمصر من خلال برنامج المعونة، والتي لها مصلحة اقتصادية في استمرار المعونة، وممثلو الولايات التي تقع فيها هذه الشركات في الكونجرس، بالإضافة إلى دوائر أمنية وعسكرية أمريكية تثمن التعاون المصري في محاربة الإرهاب، وتقديم التسهيلات اللوجيستية للجيش الأمريكي[1].

3- قضية التنسيق الأمني والعسكري بين مصر والولايات المتحدة:

تعددت المؤشرات الدالة على استمرار التنسيق العسكري والأمني بين الإدارة الأمريكية وسلطة الانقلاب في مصر، ومن بين هذه المؤشرات:

(أ) حوار صحيفة واشنطن بوست الأمريكية مع وزير الدفاع المصري، والمنشور على موقعها الالكتروني بتاريخ 3 أغسطس 2013، والذي أكد فيه على وجود درجة كبيرة من التواصل والتنسيق مع المسؤلين الأمريكيين منذ عدة شهور قبل وقوع الانقلاب، وانتقد الإدارة الأمريكية لعدم تصديها بحسم لنظام مرسي رغم المطالبات المستمرة بذلك خلال العام الذي تولى فيه الحكم[2].

---

(1) كارن أبو الخير، مصدر سابق

(2) من بين التصريحات التي قال بها وزير الدفاع المصري ونشرتها الصحيفة:

- المعضلة بين الرئيس السابق مرسي والشعب تنبع من مفهوم الإخوان المسلمين للدولة، والأيدولوجية التي تبنوها لبناء دولة تعتمد على استعادة الإمبراطورية الإسلامية الدينية، وهو ما لم يجعل (محمد مرسي) رئيسا لكل المصريين، ولكن رئيسا يمثل أتباعه ومؤيديه. لقد كان ذلك واضحا منذ اليوم الأول (يوم توليه الرئاسة)، حيث بدأ بإهانة القضاء، ولم يوليهم المعاملة الملائمة. لقد كانت خبرة الإخوان في إدارة بلد

(ب) اتصال وزير الدفاع الأمريكي مع وزير الدفاع المصري: ففي 14 أغسطس أكد بيان صادر عن السكرتير الصحفي لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) جورج ليتل،

متواضعة للغاية، إن لم تكن غائبة، الجيش تعامل مع الرئيس بالاحترام الواجب المستحق لرئيس تم اختياره من المصريين. =

= ـ لقد كنا حريصين علىٰ نجاحه، لو كنا نريد مناهضته، وعدم السماح له بحكم مصر، لم نكن لنفعل شيئا في الانتخابات، والتي جرت العادة أن يتم تزويرها في الماضي، ولسوء الحظ اختار الرئيس السابق الدخول في حروب مع كافة مؤسسات الدولة تقريبا، وعندما يدخل رئيس في نزاع مع كل هذه المؤسسات، تتضاءل جدا فرصة نجاحه. وعلىٰ الجانب الآخر، حاول الرئيس استدعاء مؤيديه من الجماعات الدينية.

ـ الإخوان المسلمين لديهم تواجد دولي في أكثر من 60 دولة في العالم، والفكرة التي تربطهم ليست نابعة من الوطنية، أو الإحساس بالوطن، إنها أيدولوجية ترتبط تماما بمفهوم "المنظمة".

ـ أين دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وكافة القوىٰ الدولية الأخرىٰ المهتمة بأمن وسلامة ورفاهية مصر؟ هل قيم الحرية والديمقراطية يتم ممارستها حصريا في بلادكم، دون أن يكون للبلاد الأخرىٰ ذات الحق في ممارسة نفس القيم، والاستمتاع بنفس البيئة، هل شاهدتم عشرات الملايين من المصريين المطالبين بالتغيير في التحرير؟ ما هو رد فعلكم تجاه ذلك؟ لقد تركتم المصريين، وأدرتم لهم ظهوركم، ولن ينسو ذلك. والآن هل تريدون الاستمرار في إدارة ظهوركم للمصريين؟ المصالح الأمريكية والإرادة الشعبية للمصريين لا يجب أن تتضارب. لقد طلبنا دائما من المسؤولين الأمريكيين أن يسدوا نصحا للرئيس السابق للتغلب علىٰ مشاكله.

ـ أين هو الدعم الاقتصادي لمصر من الولايات المتحدة؟ وحتىٰ خلال العام الذي تقلد فيه الرئيس السابق المسؤولية، أين كان الدعم الأمريكي لمساعدة مصر علىٰ استعادة اقتصادها، والتغلب علىٰ احتياجاتها الماسة؟

ـ إن أهم إنجاز في حياتي هو التغلب علىٰ تلك الظروف المحيطة، وضمان أن نحيا بشكل سلمي، والمضي قدما في خارطة الطريق، والقدرة علىٰ إدارة الانتخابات القادمة، دون سفك قطرة دم مصرية واحدة.

ـ توقعت أننا في حالة عدم تدخلنا، سيتحول الأمر إلىٰ حرب أهلية، وقبل أربعة شهور من مغادرة مرسي الرئاسة، أخبرته بذات الشيء. ما أريدكم أن تعرفوه وأريد للقارئ الأمريكي أن يعرفه، هو أن شعب حر ثار ضد نظام سياسي غير عادل، وهذا الشعب الحر يحتاج لدعمكم.

ـ الولايات المتحدة لديها الكثير من النفوذ والتأثير علىٰ الإخوان المسلمين، وأود حقيقة أن تستغل الإدارة الأمريكية نفوذها عليهم لحل الصراع.

ـ من سيخلي تلك الميادين ويفض تلك الاعتصامات ليس الجيش. هنالك شرطة مدنية، وهم مكلفون بأداء تلك الواجبات.

ـ في 26 يوليو خرج أكثر من 30 مليون إلىٰ الشوارع لدعمي، وهم ينتظرونني لأفعل شيئا.

ـ سجلي كلماتي وخذيها علىٰ محمل الجد الشديد، الجيش المصري يختلف عن سائر جيوش العالم".

أنظر: نص الحوار علىٰ موقع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، علىٰ الرابط التالي:

http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/washington-post-interviews-egyptian-gen-abdel-fatah-al-gen-sissi/2013/08/03/6409e0a2-fbc0-11e2-a369-d1954abcb7e3_story.html

اتصال وزير الدفاع المصري بوزير الدفاع الأمريكي الموجود في ماليزيا، لمناقشة التطورات الجارية في مصر. وقد أطلع الوزير السيسي الوزير هيجل على المستجدات الخاصة بالوضع الأمني في جميع أنحاء مصر، وكذلك على التقدم الحاصل على خريطة الطريق السياسية. وشدد الوزير هيغل على أهمية وجود عملية سياسية شاملة وشفافة تتضمن جميع المصريين، وعلى وجوب تسوية الخلافات دون عنف. كما أطلع الوزير السيسي أيضًا الوزير هيغل على المستجدات بشأن التطورات الأمنية في شبه جزيرة سيناء، وأعرب الوزير هيغل عن تقديره لجهود مصر لضمان أمن مرافق ومنشآت السفارة الأميركية وجميع موظفي الولايات المتحدة الذين يخدمون في مصر"[1].

(ج) بيان مساعد وزير الدفاع حول العلاقات العسكرية مع مصر:

في 29 أكتوبر 2013، ألقي ديريك تشولت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي بيانًا أمام مجلس النواب الأمريكي حول سياسة الحكومة الأمريكية بشأن المساعدات لمصر، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالعلاقات الدفاعية الثنائية. وقال "تشولت" "إن لدينا مشاعر قلق جدية حول أحداث الثالث من يوليو والعنف المرتكب على نطاق واسع ضد المتظاهرين في منتصف شهر أغسطس. بعد تلك الأحداث .. وعمدنا إلى إعادة تقويم مساعداتنا لضمان أن تستخدم لدفع جميع أهدافنا في مصر".

وحول عملية إعادة التقويم هذه أكد تشولت على عدة أمور، وفق نص البيان:

* **استمرار التعاون في بعض المجالات:** قال تشولت "إننا سنواصل المساعدات التي تدعم المصالح الحيوية لأمننا بما في ذلك المساعدة في أمن الحدود والأمن البحري، وأمن سيناء، والتصدي للإرهاب. وسنواصل أيضًا تقديم الدعم لتعزيز بعض الأنظمة الأميركية المنشأ، بما في ذلك قطع الغيار، كما سنواصل تمويل التعليم العسكري والتدريب للقوات المسلحة. يعتبر تعزيز هذه الأنظمة مهم بالنسبة لقدرات مصر العسكرية على المدى الطويل، ومهم أيضًا لضمان العمليات المتبادلة بين القوات المسلحة الأميركية والمصرية. ونحن سنواصل تقديم هذه المساعدات لأنها أساسية من أجل دفع ما هو في صالح أمننا القومي بالدرجة الرئيسية في المنطقة".

---

(1) وزارة الدفاع الأميركية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوى مكالمة وزير الدفاع هيجل مع وزير الدفاع المصري من ماليزيا، 14 أغسطس 2013. الرابط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/08/20130826281655.html#ixzz2kTT1qDfF

* **تعليق التعاون في بعض المجالات**: قال تشولت: "سنواصل وقف تسليم أنظمة الأسلحة الثقيلة إلى مصر بما في ذلك طائرات اف-16 ودبابات M1A1 ، والطائرات المروحية من طراز آباتشي وصواريخ هاربون. وقد ألغينا هذه السنة مناورات التدريب العسكري المسماة "النجم الساطع" (برايت ستار) مع القوات المسلحة المصرية"[1].

* **الحرص على توثيق العلاقات**: قال تشولت: "تعتبر الولايات المتحدة مصر شريكًا أساسيًا - شريكًا ساعد في تقدم مصالح الأمن القومي الأميركي طيلة ثلاثة عقود. ونحن نريد مواصلة العلاقات القوية بين القوات المسلحة لبلدينا التي تحافظ على مصالحنا الاستراتيجية. ونريد ونرغب في أن تطور مصر قوات مسلحة تكون مستعدة لمواجهة تهديدات القرن الحادي والعشرين. لقد أجرينا العديد من المحادثات مع المصريين خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بطرق تحديث القوات المسلحة المصرية. وهكذا، سنواصل تقييم النواحي الأخرى لمساعداتنا الأمنية التي تحقق التقدم المباشر لمصالحنا الأمنية المشتركة، وتبقى وثيقة الصلة بتهديدات القرن الحادي والعشرين، وتكون مستدامة في حدود الموارد المتوفرة. ويشمل هذا تقييم فعالية وكفاءة الأنظمة القديمة. إننا نتطلع إلى العمل مع مصر والكونغرس حول كيفية المضي قدمًا في هذا المجال"[2].

(د) حوار رئيس المخابرات العامة المصرية مع "واشنطن بوست":

في مقال بعنوان "مستقبل المخابرات المصرية" نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية، (عدد 12 نوفمبر 2013)، نقل الكاتب الأمريكي ديفيد إجناتيوس، عن اللواء محمد فريد التهامي، رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، قوله إنه "لا تغيير في علاقة المخابرات المصرية بأجهزة المخابرات الأمريكية"، وذلك رغم تأخر تسليم

(1) حول كون هذا التعليق مؤقتا وغير شامل قال تشولت، لحين توفر الأموال والتفويضات، لا ننوي إنهاء العقود مع من يبيعون أو المتعاقدين على أنظمة الأسلحة الواسعة النطاق هذه، وإنما، ستظل بعض أنظمة الأسلحة الثقيلة في المستودعات بصورة مؤقتة إلى الحين الذي تحقق فيه مصر تقدمًا معقولا من خلال المرحلة الانتقالية الشاملة والديمقراطية. سوف نواصل مراجعة مساعداتنا خلال الأشهر القادمة على ضوء تقدم مصر وفقًا لخارطة الطريق وباتجاه الانتقال المستدام والشامل وبدون عنف إلى الديمقراطية".

(2) لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، بيان ديريك تشولت مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي حول الخطوات المقبلة حول سياسة مصر، 29 أكتوبر 2013. النص متاح على الرابط،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131101285628.html#ixzz2kTQjPIV3

الأسلحة الأمريكية إلىٰ القوات المسلحة المصرية، والحديث الدائر عن الاتصالات الجديدة بين الجيشين المصري والروسي". وأضاف "التهامي": "علاقات الصداقة بين المخابرات فىٰ البلدين تختلف تمامًا عن العلاقات السياسية.. أنا علىٰ تواصل ثابت ومستمر مع مدير المخابرات الأمريكية جون برينان، بدرجة أكبر من أي جهاز آخر فىٰ العالم"[1].

(هـ) اتصال وزير الدفاع الأمريكي بوزير الدفاع المصري:

في 19 ديسمبر 2013، اتصل وزير الدفاع الأمريكي هيجل بوزير الدفاع المصري لإطلاعه علىٰ مجريات زيارته الأخيرة إلىٰ الشرق الأوسط، ولبحث العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، وأعرب الوزير هيجل عن التزام الولايات المتحدة بالعلاقة

(1) رأىٰ "إجناتيوس" أن "التهامي" استغل مقابلته الصحفية للتحدث عن بعض النقاط حول كيفية عمل المخابرات المصرية تحت إدارة الفريق السيسي، واعتبر "إجناتيوس" أن ذلك بمثابة "العودة إلىٰ المستقبل، وجانب من جوانب مصر الجديدة التي عرضها التهامي في تعليقه بقوله (إن قوة الأمن الوطني التابعة لوزارة الداخلية نجحت في استعادة بعض من قدراتها المهنية السابقة، وذلك بإعادة تعيين بعض المسؤولين السابقين الذين أقالهم مرسي)". وأشار "إجناتيوس" إلىٰ أن "التهامي" كان يتقلد وظيفة حساسة في عهد مبارك، حيث كان يدير هيئة الرقابة الإدارية، مما جعله يستطيع الوصول إلىٰ أكثر الأسرار حساسية للنظام. وأضاف: "إن منتقدي التهامي يقولون إنه ساهم في دفن مخالفات مالية تورطت بها الدائرة المحيطة بمبارك، بينما نفىٰ أحد أنصار التهامي تلك التهمة".

وسأل "إجناتيوس" التهامي عن خطر ما وصفه بـ"حملة القمع الدامية" ضد جماعة الإخوان المسلمين، التي من الممكن أن تدفع أعضاءها مجددًا إلىٰ العمل السري، لتشكل نسخة جديدة من المنظمات الإرهابية التي شكلت تنظيم "القاعدة"، فأجاب "التهامي" قائلاً: "بعض الخلايا المرتبطة بفكر القاعدة كانت تحاول أن تبني جذورًا لها في شبه جزيرة سيناء"، مشيرًا إلىٰ أن جماعة تسمىٰ أنصار بيت المقدس تعتبر واحدة من المنظمات التىٰ تدعىٰ الانتماء إلىٰ تنظيم القاعدة، إلا أنه لا يوجد دليل علىٰ أنها علىٰ اتصال مباشر مع التنظيم أو زعيمه أيمن الظواهري". وأضاف: "بعض الخلايا الجهادية تسللت القاهرة ودلتا النيل وصعيد مصر، ولكن يجري تعقبها من قبل وزارة الداخلية".

وقال "التهامي": "إن الهجمات الإرهابية من المرجح أن تستهدف المصادر الرئيسية للدخل الأجنبي في مصر، مثل السياحة وقناة السويس والاستثمار الأجنبي، ولهذا يجب علىٰ الخدمات العسكرية والأمنية توفير حماية خاصة لهذه القطاعات". وبسؤاله ما إذا كان يمكن السماح لأنصار الإخوان المسلمين بالمشاركة في الحياة السياسية من خلال حزب "الحرية والعدالة"، بدلًا من العنف، فأجاب أنه بموجب "خارطة الطريق" ستستعيد مصر "الديمقراطية المدنية"، وبالتالي لن يتم استبعاد أي قوة من العملية السياسية "مهما كان من يريد الانخراط في العملية السياسية، فهو موضع ترحيب كبير". أنظر: مريم محمود، "رئيس المخابرات العامة، أتواصل مع مدير الـ" "CIA ولا تغيير فىٰ علاقتنا بهم"، صحيفة المصري اليوم، الثلاثاء 12 نوفمبر 2013. النص متاح علىٰ الرابط،

http://www.almasryalyoum.com/node/2294576

بين البلدين فى مجال الدفاع، وأنها تريد مواصلة العمل مع مصر لدعم انتقال سياسي شامل ومستقر، وأبلغ هيجل الوزير السيسي أنه قام خلال زيارته الأخيرة إلىٰ منطقة الخليج بتشجيع الشركاء الإقليميين علىٰ مواصلة لعب دور فى تحسين الاقتصاد المصري، وعلىٰ أن يؤدوا دورًا بناءً فى دعم التحوّل فى مصر.[1].

4. قضية مواجهة "الإرهاب" فى سيناء:

رغم إعلان الإدارة الأمريكية تعليق جزء من مساعداتها العسكرية لمصر، شدد تشاك هيجل، وزير الدفاع الأمريكىٰ، علىٰ أن الولايات المتحدة ستواصل تقديم المساعدة فى القضايا التىٰ تخدم الأهداف الأمنية الحيوية للجانبين بما فى ذلك مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة وتأمين الحدود والأمن فى سيناء. وهكذا استثنت الولايات المتحدة المساعدات المتعلقة بتأمين سيناء وحدودها من أىٰ تخفيض أو تجميد طبقته علىٰ المساعدات الأخرىٰ.

حيث ترىٰ الولايات المتحدة أن سيناء تعد حجر الأساس لتصورها للأمن الإقليمىٰ فى الشرق الأوسط، لذا تدعم جهود تأمين سيناء، وامتداد سيطرة الحكومة المصرية إليها. كما تدرك أن سيناء وما لها من حدود مع إسرائيل هي المعيار الأهم لحرب العرب أو سلمهم مع إسرائيل، كما تعكس طبيعة سيناء الجغرافية، إضافة لموقعها الرابط بين مصر وفلسطين والأردن وإسرائيل والسعودية، بعدا آخر لأهميتها، وزاد من هذه الأهمية وصول حماس للحكم عام 2006 .

ومن هنا استمر بل وتصاعد دعم الولايات المتحدة لمصر فى تأمين سيناء عن طريق إمدادها بمعلومات استخباراتية، وصور تلتقطها أقمار صناعية وطائرات تجسس أمريكية، فى الوقت الذي ترصد فيه الولايات المتحدة أىٰ تحرك للقوات المصرية داخل سيناء[2]. كذلك تنظر الولايات المتحدة بجدية لما يتعرض له أفراد القوة متعددة الجنسيات والمراقبين الدوليين من اعتداءات، وهىٰ القوة المسئولة عن مراقبة الالتزام

(1) وزارة الدفاع الأميركية، مكتب مساعد وزير الدفاع (الشؤون العامة)، فحوىٰ المكالمة الهاتفية للوزير هيغل مع نظيره المصري، 19 ديسمبر 2013. متاح علىٰ الرابط التالي،
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131220289326.html#ixzz2pI3ulIxp

(2) محمد المنشاوي، قضية المساعدات العسكرية لمصر، صحيفة الشروق المصرية، الموقع الالكتروني، الجمعة 4 أكتوبر 2013.

بالترتيبات الأمنية الواردة في معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في سيناء[1].

ويرتبط بأمن واستقرار شبه جزيرة سيناء، أمن واستقرار الأوضاع في قناة السويس التي تشكل الحد الغربي لسيناء، وتتمتع بأهمية محورية في الاستراتجية الأمريكية في المنطقة، وفي هذا الإطار طرح ستيفن كوك، في مقالة بمجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان: "لماذا لا تزال قناة السويس هامة؟"، رؤية حول مدىٰ احتفاظ قناة السويس بأهميتها الاستراتيجية، وتأثيرها علىٰ طبيعة العلاقات المصرية-الأمريكية. وأشار كوك إلىٰ أن الجدل الدائر حاليًا حول المساعدات الأمريكية لمصر بعد 3 يوليو 2013، يتوقف في شقه الأكبر علىٰ قناة السويس.

ويرىٰ كوك أن الحديث عن تراجع المكانة الحيوية لقناة السويس هو من الأمور التي لا تتسق مع الواقع. فعلىٰ الرغم من كل التغييرات التي يمر بها الشرق الأوسط، واتجاه أوباما في سياسته الخارجية نحو آسيا، وتزايد أهمية الأفكار والمعرفة بدلا من البضائع المحمّلة في الحاويات؛ فإن قناة السويس لا تزال تحتل مكانة متميزة علىٰ مستوىٰ التجارة الدولية.

ويضيف كوك: "يبدو أن سلاح البحرية الأمريكي ليس في حاجة ماسة لقناة السويس، فالعسكريون هناك لديهم محيطان يُتيحان لهم المرونة في وضع الخطط العسكرية، فالسفن تستطيع التحرك من المحيط الهادي إلىٰ الهندي ومن بعده إلىٰ الخليج العربي، في حالة حدوث أزمة هناك. ولكن في حالات الطوارئ التي تتطلب حركة السفن البحرية من وإلىٰ البحر المتوسط بسرعة، فإن الرحلة من بحر العرب إلىٰ الموانئ الفرنسية مرورًا بقناة السويس تقطع مسافة ما يقارب 4700 كلم، أما الإبحار عن طريق رأس الرجاء الصالح فإنه يتطلب ستة آلاف كلم إضافية، وهو ما يعني زيادة الرحلة بمقدار ثمانية أيام، إذا ما سارت السفن بأقصىٰ سرعة لها. لذا يؤكد كوك أنه من منظور سلاح البحرية الأمريكي، فإن قناة السويس تمثل الطريق الأكثر كفاءة وفعالية وتوفيرًا للموارد".

وينتهي كوك إلىٰ أنه إلىٰ أن يأتي الوقت الذي تعيد فيه الولايات المتحدة التفكير في

(1) يبلغ عدد تلك القوات ما يقرب من 1700 جندىٰ أغلبهم من الولايات المتحدة. ووفقا لبيان قائدها العام، فقد تعرض أفراد القوة للاستهداف في 187 حادثة إطلاق رصاص بالذخيرة الحية ما بين يناير ومايو من العام 2013. أنظر، محمد المنشاوي، أمريكا وإستراتيجية تسكين سيناء، صحيفة الشروق المصرية، 18/ 10/ 2013. الموقع الالكتروني.

التزاماتها في أوروبا، وشرق المتوسط، وإفريقيا، والخليج العربي، وجنوب آسيا؛ فإن قناة السويس ستظل رصيدًا استراتيجيًّا لا مثيل له بالنسبة لضباط البحرية الأمريكية وصناع القرار(1).

5- المواقف الأمريكية من تطورات الأوضاع الداخلية في مصر:

كانت تطورات الأوضاع الداخلية في مصر، محلا لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما برز في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة حول بعض **هذه التطورات ومن ذلك:**

(أ) بيان السفارة الأمريكية حول الاعتداء على وزير الداخلية في 5 سبتمبر 2013، والذي يدين الهجوم الذي وصفه بـ"الإرهابي الشنيع" الذي تعرض له وزير الداخلية وموكبه.(2)

(ب) بيان وزارة الخارجية الأمريكية حول قانون التظاهر في مصر: ففي 25 نوفمبر 2013، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا حول قانون التظاهر في مصر، جاء فيه: " إننا نشعر بالقلق إزاء التأثيرات المحتملة لقانون التظاهر الجديد الخاص بالتجمع السلمي الصادر في مصر. إننا نتشاطر وجهة نظر المجتمع المدني المصري بأن هذا القانون، الذي يفرض قيودًا على قدرة المصريين على التجمع السلمي والتعبير عن وجهات نظرهم، ولا يلبي المعايير الدولية ولا يدفع عملية الانتقال الديمقراطي في مصر إلى الأمام. وفي حين أن المتظاهرين يتحملون مسؤولية التعبير عن آرائهم بطريقة سلمية، فإن الحكومة تتحمل مسؤولية حماية الحريات الأساسية للشعب المصري"(3).

(ج) بيان وزارة الخارجية حول أحكام السجن الصادرة على متظاهرين مصريين سلميين في 22 ديسمبر 2013: جاء فيه "تشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء تدهور

(1) ستيفن كوك، لماذا لا تزال قناة السويس هامة؟، عرض: محمد محمود السيد، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، الإثنين،9 ديسمبر 2013.

(2) بيان سفارة الولايات المتحدة حول هجوم 5 سبتمبر في القاهرة، موقع السفارة الأمريكية في القاهرة، 5 سبتمبر 2013 http://egypt.usembassy.gov/pr-09052013-arabic.html

(3) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان جين ساكي، المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية حول قانون التظاهر في مصر، 25 نوفمبر 2013. النص متاح على الرابط، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/11/20131127288030.html#ixzz2lxFZUlrY

مناخ حرية التجمع والتعبير السلمي في مصر، لقد أدىٰ تنفيذ القانون المقيّد للتظاهر في مصر إلىٰ زيادة في عمليات الاعتقال والاحتجاز، وفي التهم الموجهة إلىٰ شخصيات معارضة ونشطاء حقوق الإنسان ومتظاهرين سلميين، كما أنه يرسل رسالة مخيفة إلىٰ المجتمع المدني ككل. إننا، علىٰ وجه الخصوص، نعتقد أن الأحكام الصادرة في 22 ديسمبر لا تسهم في خلق مناخ انتخابي منفتح أو تشجع العملية الانتقالية التي تحمي الحقوق الشاملة لجميع المواطنين المصريين، وبالتالي ينبغي إعادة النظر فيها. إننا مازلنا نحثّ الحكومة علىٰ الوفاء بالتزامها بتنفيذ التحول الديمقراطي الشامل، بما في ذلك السماح بمناخ منفتح يشعر فيه المصريون بالحرية في تنظيم حملات الاستعداد والتصويت لصالح أو ضد مشروع الدستور يومي 14–15 يناير، أو الامتناع تمامًا عن العملية[1].

(د) إدانة تفجيرات المنصورة (24 ديسمبر 2013): حيث نص بيان وزارة الخارجية علىٰ أن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات الممكنة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم علىٰ مديرية أمن الدقهلية بمدينة المنصورة. وأكد البيان أن الولايات المتحدة تقف بثبات مع أبناء الشعب المصري فيما يعملون علىٰ وضع بلادهم علىٰ الطريق نحو الديمقراطية والاستقرار والازدهار الاقتصادي، في مناخ خالٍ من العنف[2].

(1) وزارة الخارجية الأميركية، مكتب المتحدث الرسمي، بيان لوزارة الخارجية حول أحكام السجن الصادرة علىٰ متظاهرين مصريين سلميين، 23 ديسمبر 2013. النص الرسمي متاح علىٰ الرابط التالي، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131224289453.html#ixzz2pI3gSC00

(2) وزارة الخارجية الأميركي، الولايات المتحدة تدين التفجيرات في مدينة المنصورة المصرية، مكتب المتحدث الرسمي، 24 ديسمبر، 2013. النص الرسمي متاح علىٰ الرابط التالي، http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2013/12/20131226289505.html#ixzz2pI3lM7Lh

المبحث الثالث
السياسة الأمريكية والانقلاب: رؤي وشهادات

مع تعدد القضايا التي كانت محلا لاهتمام السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد انقلاب 3 يوليو 2013، وتعدد الأدوات التي اعتمدت عليها في إدارتها لهذه القضايا، تعددت الرؤي والشهادات التي سعت إلى تقييم هذه السياسة، **ومن ذلك:**

1- معهد واشنطن وحديث الفرصة الثانية:

بعد بيان الانقلاب العسكري 3 يوليو، وفي نفس اليوم تقريبا، نشر روبرت ساتلوف، مدير معهد واشنطن، تحليلا بعنوان " بعد الاطاحة بمحمد مرسي - فرصة ثانية لأوباما"[1]، من بين ما جاء فيه: "جاء عزل الجيش المصري للرئيس محمد مرسي ليمنح إدارة أوباما فرصة هي الأكثر ندرة في السياسة الخارجية، إنها فرصة ثانية. ووضع الأمور في نصابها سوف يتطلب فهم الجوانب التي أخطأت فيها الولايات المتحدة في المرة الأولى.

وأضاف ساتلوف: "إن خطأ الولايات المتحدة الأكبر كان الثقة المفرطة التي وضعتها في الجنرالات. فعندما انتقل البيت الأبيض إلى قضية ليبيا وغيرها من المواضيع، ترك من الناحية الفعلية سياسته تجاه مصر تسير بقوة الدفع التلقائي، حيث منح الجنرالات حرية تقدير سرعة ومحتوى "عملية التحول الديمقراطي .. لقد كان الجميع يعلمون أن المصلحة الحقيقية للجنرالات هي ابتكار نظام سياسي يحافظ على سلطتهم وثروتهم. لكنهم كانوا "رجالنا"، رجال فهموا التقاطعات بين حتميات الأمن الإقليمي الأمريكية والمصرية -- بحفاظهم على معاهدة السلام مع إسرائيل -- وزعموا أنهم يُقدرون الحاجة إلى عملية سياسية تحظى بالشعبية ومشاركة الجميع والشرعية .. وقد كانت تلك السياسة منطقية. ونظراً لأن أحداً لم يتخيل نطاق عدم

(1) روبرت ساتلوف، بعد الاطاحة بمحمد مرسي - فرصة ثانية لأوباما، واشنطن بوست، 3 يوليو 2013، النص متاح على موقع معهد واشنطن، على الرابط التالي،
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/after-mohammad-morsis-ouster-a-second-chance-for-obama

الكفاءة السياسية للجنرالات، فإنها كانت تنطوي علىٰ أخطاء مأساوية".

وفي تأييد مطلق للانقلاب يقول ساتلوف: "لا ينبغي أن يفرح أحد بخلع قائد منتخب من قبل جيش فى بلد ما، لكن هذا ليس انقلاباً بالمعنىٰ التقليدي ولا يستحق تعليق المساعدات الأمريكية وفقاً لما ينص عليه القانون الأمريكي. وفي الواقع أن الجيش منع بشكل مؤكد وقوع حمامات دم كانت ستترك جروحاً فى مصر علىٰ مدار عقود. إن اللافعل وعدم التدخل كان سيرقىٰ إلىٰ مرتبة العمل الإجرامي .. لكن مع عودة الجيش إلىٰ الساحة، فسيكون من الأعمال الإجرامية كذلك أن تكرر الإدارة الأمريكية أخطاء الحلقة الماضية من الحكم العسكري، عندما تمت التضحية بكل شيء علىٰ مذبح الاستقرار. إن الجنرال عبد الفتاح السيسي ليس أكثر ديمقراطية من طنطاوي، لكنه ربما يكون أكثر دهاء وحنكة. وتحتاج واشنطن أيضاً أن تكون أكثر حنكة ودهاء".

وخلص ساتلوف فى تحليله إلىٰ القول: "مع تلطيخ سمعة الولايات المتحدة جراء التصور السائد بخنوعها لجماعة «الإخوان»، فستكون المرحلة التالية من العلاقات الأمريكية- المصرية عاصفة. لقد تضاءل نفوذ واشنطن لكنه لا يزال قائماً. إن مصر دولة ذات أهمية؛ فدعونا نتعامل مع الأمر بشكل صائب هذه المرة".

2- الدور الأمريكي فى في تمويل معارضي مرسى:

حيث تشير العديد من الوثائق التي حصل عليها برنامج التحقيقات الصحفية فى جامعة كاليفورنيا فى بيركلي، عن وجود العديد من القنوات لضخ الأموال الأمريكية للمعارضين للرئيس مرسي من خلال برنامج وزارة الخارجية الأمريكية لتعزيز الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

وتكشف المعلومات، والمقابلات، والسجلات العامة أن "المساعدة من أجل الديمقراطية" المقدمة من واشنطن ربما تكون قد انتهكت القانون المصري الذي يحظر التمويل السياسي الأجنبي. كما قاموا بانتهاك لوائح الحكومة الأميركية التي تحظر استخدام أموال دافعي الضرائب لتمويل السياسيين الأجانب، أو تمويل أنشطة تخريبية تستهدف الحكومات المنتخبة ديمقراطيا.

وتُراجع عدة وكالات فى الخارجية الأميركية برنامج "المساعدة من أجل الديمقراطية للشرق الأوسط"، حيث توزع الملايين عن طريق "مكتب شؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل"، و"مبادرة الشراكة الشرق أوسطية"، والوكالة

الأمريكية للتنمية، فضلا عن منظمة شبه حكومية في "الصندوق الوطني للديمقراطية" ومقرها واشنطن.

وبدورها تقوم المنظمات بإعادة إرسال الأموال إلى منظمات أخرى مثل "المعهد الجمهوري الدولي"، و"المعهد الديمقراطي الوطني"، ومؤسسة "فريدوم هاوس"، وغيرها. وقد أُرسلت هذه المنظمات الأموال لبعض المنظمات المصرية، وتمت إدارة معظمها من قبل ساسة مناهضين لمرسي يقدمون أنفسهم على أنهم نشطاء في منظمات غير حكومية(1).

3ـ شهادة المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي:

نشرت صحيفة الجارديان البريطانية (9/ 9/ 2013)، مقالة للمفكر الأمريكي نعوم تشومسكي، جاء فيها: بعيدا عن كل قيادات المجلس العسكري الذين غرقوا اليوم في وحل "الانقلاب" وتلطخت أياديهم بدماء مدنيين عزّل في أكثر من مجزرة، تعالو نسأل سؤالا مشروعاً: من الذي دبّر "الانقلاب العسكري" ومن الذي أراد له أن يرتدي ثوب الثورة؟ والإجابة على هذ السؤال لاتأتي إلا بسؤال أخر: من المستفيد الأكبر من الانقلاب العسكري؟

وأضاف تشومسكي: "إن جنرالات مبارك هم أنفسهم من انقلب على النظام الوليد، وهم من أخرجو مبارك لأنهم لم يتفقوا مع الإخوان المسلمين على صيغة للتفاهم؛ فالإخوان أرادو أن تكون المميزات والهيبة للجيش المصري، وأراد الجنرالات الهيبه للمجلس العسكري والفرق واضح .. فالجيش يملك امبراطورية اقتصادية كانت تحتمي في الرئاسه التي حجبتها عن أعين الجميع لعقود متوالية وخسارة العسكر لمؤسسة الرئاسة سيجعل الباب أمام الاخوان مفتوحا لرؤية كنز اقتصادي لو أنتزع تدريجيا من الجيش سيساعد الإخوان على الأقل في تنفيذ مشروعهم الاقتصادي دون التعرّض لأزمات يعاني منها المصريون.

وأضاف تشومسكي: إن فكرة "الانقلاب العسكري" مطروحة على مائدة العسكر من قبل أن يلقي "عمر سليمان" خطاب تخلّي مبارك عن السلطة، ولكن هل سنسير في التنفيذ ام ننتظر ونرى؟! وللاسف الشديد لم ينتظر العسكر كثيرا وما تركوا السلطة إلا

(1) أنظر تقريراً بعنوان: الدور الأمريكي في الإطاحة بالرئيس المعزول مرسي، متاح على الرابط:
http://akhbar-elwatan.com/news/v/27264#sthash.sPfKofHn.dpuf

لينتزعوها مرة أخرىٰ. ودعنا من مسلسل الأزمات المفتعلة التىٰ لايوجد أىٰ شك فىٰ أنها مفتعلة، واشتركت فيها منظمات ولوبي مبارك وخليجيون وكثيرون".

وفي البحث عن الدور الأمريكىٰ يقول تشومسكي: "إنّ هذا الانقلاب لم يكن ليحدث دون موافقة "البيت الابيض"، لأن الخلافات بين مرسي وأوباما أثبتت لأميركا أن مصر لم تعد منطقة نفوذ أمريكىٰ أوعلىٰ الأقل كما كانت فىٰ عهد مبارك؛ فقد كان مبارك يتبع أسلوب السياسة الناعمة مع الغرب، وتعودوا منه علىٰ تلبية أىٰ مطلب بمن فيها التىٰ تضر بالأمن القومي المصري. أما مرسي والذي لا ينتمىٰ للمؤسسة العسكرية فلم يوافق علىٰ الجملة التىٰ عرضت عليه ليقولها اثناء المؤتمر الذي كان سيعقد بينه وبين أوباما اثناء زيارته لأمريكا وهي "وستعمل مصر وأمريكا علىٰ إيجاد حلول لكىٰ ينعم الشعبان الفلسطيني والإسرائيلىٰ بالمن الدائم والسلام الشامل" والهدف من الجملة هو الضغط علىٰ مرسي فقط لذكر كلمة إسرائيل والتلفظ بها ولو مرة واحدة لتكون اعترافا منه بدولة إسرائيل وهو الذي ذكرهم بالقردة والخنازير فىٰ عهد مبارك، وهنا توترت العلاقات فىٰ السر وبدأ كل طرف البحث عن حلول.

ويستطرد تشومسكي قائلاً: "يكفي أن يقول وزير خارجية أمريكا لنظيره الخليجىٰ إن الاخوان خطر عليكم كعائلة مالكة ليعلن الخليج عداءه لمصر سراً وعلنا؛ وهذ ايضا ما حدث، والجنرالات فىٰ كل الاحوال كانو لا يفضلون السير فىٰ ركاب الإخوان. ونفهم من كل هذا أن اطرافاً عدّه اجتمعت نواياها وتوحدت أهدافها حول ضرورة إزاحة الإخوان، ونفهم أيضا ان الجميع يبحثون عن مصالحهم لا عن مصلحة مصر. أما الإخوان فسابقو الزمن من أجل فرض أمر واقع لايمكن الانقلاب فىٰ ظله، ولكن سبقتهم أدوات الشر"[1].

4- شهادة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر:

في 2 نوفمبر 2013، قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: "إن أمريكا عجزت عن إيجاد حل يرضىٰ الطرفين فىٰ مصر (الجيش والإخوان) ويبقىٰ محمد مرسي هو كلمة السر فىٰ أىٰ حل، فكلاهما قابل للتنازل إلا عن شئ واحد، هو محمد مرسي، طرف يريد أن يعزله خارج أىٰ صفقه وطرف يستميت علىٰ شرعيته. والعسكر هم

(1) نعوم تشومسكىٰ، من يقف خلف ما جرىٰ فىٰ مصر، 11/ 9/ 2013. الرابط التالي،
http://www.salahsoltan.com/DoctorNews/1120/Default.aspx

الطرف الأضعف بل والاكثر ضعفا، وتقول السياسة إن الطرف الاقوىٰ هو الذي يفرض أمرا واقعا بالعين المجرده، فبالخبرة السياسية نرىٰ انقلابا وحكما يسيطر عليه قادة الانقلاب، وفي الغالب يعتقد البعض أن هذا أمر واقع وقد فرضه الطرف الاقوىٰ فىٰ المعادله ، الحقيقة غير ذلك مؤيدوا مرسي وأنصاره هم من فرض فىٰ البلاد أمرا واقعا ولمدة تقترب من الخمسة شهور وعجزت أمريكا والاتحاد الاوروبي عن الضغط علىٰ تحالف أنصار مرسي وعجزت دول الخليج بما تملكه من ثقل إقتصادىٰ عن تسويق الانقلاب وفشلت كل حملات الترويج المجانيه والمدفوعة الاجر".

وأضاف كارتر: "شعار رابعه شعار جذاب لكل من يحبون الحريه ويتضامنون مع الانسان وساهم بشكل كبير فىٰ فرض حالة من التعاطف العالمىٰ بل أن شعار رابعه يجذب من أنصار الانقلاب فىٰ مصر أعدادا تقدر بالالاف جغرافيا. . لقد نزل ما لا يقل عن 4 مليون مصري يوم 30 -6 فىٰ مصر يطالبون الجيش بالانقلاب علىٰ الرئيس تم حشدهم وتصويرهم وتسويق حشدهم ثم تم إختطاف الرئيس وإعتقال قادة الاخوان وتصويرهم وحبسهم فىٰ أماكن غير آدمية ومعاملتهم كما لو كانو إرهابيين وهم ليسوا كذلك".

وتابع كارتر شهادته قائلاً: "بعد ثورة 25 يناير كانت هناك فرصه وانتخب مرسي رئيسا بنسبة 51٪ من نسبة الاصوات البالغ عددها 25 مليون صوت من أصل 50 مليون صوت فىٰ دولة تقترب من المائة مليون نسمة وراقبنا جميعا الانتخابات وراقبت انا بنفسي سير العمليه فكانت افضل من كثير من بلدان أوروبا بل وراقبها الجيش معنا كيف إذن وبأىٰ عقل وبأىٰ منطق ينزل الشارع 4 مليون مواطن فينزل الجيش علىٰ رغبتهم ويعزل الرئيس ويحل مجلسا منتخبا ويعطل الدستور ويقتل الآلاف ممن خرجوا بالملايين إعتراضا علىٰ ما فعله من يقبل هذا وبأىٰ أخلاق تدافعون عنه هنا يا أعضاء الكونجرس العظيم"[1].

رابعاً: الانقلاب العسكرى وإشكاليات السياسة الأمريكية:

في إطار هذه الرؤي وتلك الشهادات برزت عدة إشكاليات في تعاطىٰ الإدارة الأمريكية مع الانقلاب العسكرىٰ الذي شهدته مصر في 3 يوليو 2013، **من بينها:**

---

(1) كارتر، الانقلابيون فىٰ مصر يتهمون الإخوان بالإرهاب، وهم ليسوا كذلك، صحيفة الخبر الكويتية، 2/ 11/ 2013، النص متاح علىٰ الرابط التالي،

http://alkhabarkw.com/index.php/middleeastandinternational/internationalnews/21000.html

1ـ حرص أوباما على عدم تصنيف انتقال السلطة بالانقلاب حتى لا تضطره القوانين الأمريكية لقطع المعونة، كما كان إلغاء التدريبات المشتركة رمزيًّا، حيث إن الظروف الداخلية المصرية كانت في الغالب ستحول دون إجرائها، لكنّ ذلك لا يتجاوز التعبير عن موقف، ولا يرقى إلى مستوى السياسة. فهل ستكون هناك أولوية لتحقيق الاستقرار في مصر على التعجيل بالانتخابات إذا ما طالت فترة عدم الاستقرار بسبب الاحتقان السياسي والمجتمعي الذي يصعب من تأمين العملية الانتخابية؟ وهل سيصعد من الضغط على النظام المصري إذا ما رفض إدماج الإخوان المسلمين في العملية السياسية، أيًّا كانت المبررات؟ أو إذا تواترت الخسائر بين المدنيين من جراء العمليات الأمنية؟ (1).

2ـ أنه في مواجهة صعود التيارات ذات المرجعية الإسلامية إلى الحكم، بدا أن الولايات المتحدة تحاول ممارسة سياسات احتواء، تعيد بها إنتاج نمط تحالفات جديدة مع القوى السياسية المعبرة عن هذه التيارات، ومع مؤشرات التوافق الأولية، بدا أن هناك قبولا أمريكيا بانتشار هذا النموذج في الحكم في الحالات التي تشهد تغييرا في المنطقة، أو حتى المحتمل أن تشهد مثل هذا التغيير. وربما كان المنطق الكامن وراء تلك السياسات الأمريكية، من وجهة نظر البعض، هو افتراض أن تلك التيارات هي الأكثر قدرة على الحشد والتعبئة، مقارنة بأي قوى سياسية أخرى (2).

3ـ إشكالية المنافسة مع القوى ذات المصالح المتعارضة مع المصالح الأمريكية في المنطقة، سواء أكانت قوى كبرى، مثل روسيا والصين، أم قوى إقليمية، مثل إيران، هذه القوى التي بدا أنها تُعْجِز الولايات المتحدة عن إتمام عملية التغيير وفق رؤيتها، ولكن أدوار هذه القوى المنافسة، من وجهة نظر البعض، بقدر ما كانت معجزة للأهداف الأمريكية، بدا كذلك أنها توفر مخرجًا لمأزق الولايات المتحدة في المنطقة(3).

وقد برز هذا جليًا من تقارب سلطة الانقلاب في مصر مع روسيا الاتحادية، فكما يرى أحد الباحثين أن "ثمة مراكز ضغط في دوائر القرار الأمريكي تريد التطبيع مع سلطة

(1) كارن أبو الخير، انتظار الحسم ـ تفاعلات الداخل الأمريكي مع تغير السلطة في مصر، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الثلاثاء،27 أغسطس 2013.

(2) مالك عوني، هل تعيد الانتفاضات العربية تعريف السياسة الأمريكية في المنطقة؟، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 194، أكتوبر 2013).

(3) المصدر السابق

الانقلاب في مصر، وثمة مراكز ضغط أخرىٰ ترىٰ أن تأييد الولايات المتحدة للانقلاب سقوط أخلاقي سببه تأييد الولايات المتحدة لنظم فاشية تنتهك كل ما يعوق سلطتها من حقوق الإنسان، وكان الحل أن يتم إنتاج مخرج سياسي لإقناع العالم أن الولايات المتحدة أيدت الانقلاب لأنها وقعت في معضلة بين ما هو مصلحي (مواجهة عودة روسيا للساحة السياسية في المنطقة عبر البوابة المصرية) وما هو مثالي؛ حيث إن الجميع لن يلوم الولايات المتحدة آنذاك لأنها اختارت مصلحة شعبها حتىٰ لو كان علىٰ حساب حرية شعب آخر من شعوب كوكب الأرض[1].

4ـ لقد اعتقد أوباما إمكانية تأثير الإدارة الأمريكية في تنظيم انتقال فعال إلىٰ الحكم المدني في مصر، مع الحفاظ علىٰ الثبات في العلاقات مع الجيش المصرىٰ، خاصة أنه علىٰ مدىٰ عقود قدمت الولايات المتحدة العديد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر. كم أن الولايات المتحدة تهدف دائماً إلىٰ توطيد العلاقات مع الجيش المصري، ولا تريد فقدان نفوذها معه لعدد من الحسابات، يأتي علي رأسها أنه الممثل الوحيد الموثوق به نسبياً علي الساحة المصرية، والذي ينبع من العلاقات العسكرية الأمريكية مع القوات المسلحة المصرية. وثانيها: الحفاظ علىٰ صفقات السلاح الموجهة للجيش المصري، في إطار حفاظه علىٰ معاهدة السلام مع إسرائيل. وثالثها: احتياج الولايات المتحدة إلىٰ التعاون مع أجهزة الاستخبارات العسكرية المصرية لمكافحة الإرهاب، والحفاظ علىٰ استقرار العلاقات بين مصر وإسرائيل. ورابعها، احتواء إيران.

وبالتالي فإن مصالح الولايات المتحدة تتطلب توثيق العلاقات مع الجيش، ويكون آخر ما تحتاج إليه الولايات المتحدة في الوقت الحالي هو محاولة فرض الانتقال إلىٰ الحكم المدني مرة أخرىٰ، ولذلك لا داعي، من وجهة نظر البعض، للتلويح بقطع المساعدات، وتحويل الاضطراب الموجود في مصر إلىٰ نوع من الصراع الدائر بين قوىٰ الظلام (الإسلاميين) وقوي الضوء (الجيش والعامة)، خاصة أن سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر مُقيدة بسبب الوقائع المصرية والمصالح الأمريكية[2].

(1) وسام فؤاد، الروس غطاء الأمريكان في مصر، موقع مصر العربية، الإثنين،11 نوفمبر 2013.
(2) آرون ديفيد ميلر، حدود التأثير، مأزق السياسة الأمريكية تجاه مصر بعد سقوط الإخوان، عرض، نسرين جاويش، موقع مجلة السياسة الدولية علىٰ شبكة الإنترنت.

5ـ يرىٰ أحد الباحثين[1]، أن هناك نمطًا إستراتيجيًا أميركيًا جديداً يقوم علىٰ إعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط بطريقة جديدة، وليس الانسحاب منه. هذه الإستراتيجية الجديدة تقوم علىٰ ترك المنطقة تتشكل من جديد، وهذا الأمر ليس وليد اللحظة بل جرىٰ الحديث عنه والتنظير له منذ بداية القرن فيما سمي "الشرق الأوسط الجديد" أو "الفوضىٰ الخلاقة"، وهي وإن بدت بالنسبة لدول الشرق الأوسط علىٰ أنها سياسة تآمرية فهي بالنسبة للسياسة الأميركية ليست سوىٰ نمط أو طريقة لتسهيل التعاطي مع منطقة جغرافية معقدة تنطوي علىٰ واقع سياسي واجتماعي أكثر تعقيدا، تستهلك الكثير من الإمكانيات والموارد، فىٰ حين يمكن إيجاد طرق جديدة لترشيد هذه العملية وتحقيق الجدوىٰ منها بحيث تحقق مصالح واشنطن وليس بالضرورة أن تراعي مصالح سكان المنطقة أو قسم منهم.

وتتمثل آليات هذه الإستراتيجية الجديدة، فىٰ السماح للتعبيرات المختلفة، اجتماعيا وأيديولوجيا، وتطبيقاتها الحركية بالظهور علىٰ شكل كيانات جديدة، حزبية أو دولتيه، أو حتىٰ ظهور كيانات سياسية علىٰ أسس عرقية وطائفية. ووفق هذا التصور يصبح الشرق الأوسط مجموعة قوىٰ ضعيفة، إضافة إلىٰ تحقيق هذه الكيانات درجة معينة من الانسجام ضمن تراكيبها السياسية والاجتماعية، وهو ما يقلل من درجة العداء لأميركا تحت ذريعة تأييدها للأنظمة السياسية وعدائها لبعض المكونات فىٰ المنطقة[2].

6ـ تنامي دور الأجهزة المخابراتية الغربية والأمريكية في دعم الانقلاب: حيث لم تتوقف عن رصد التحولات وتقديم التوصيات للحكومات الغربية والأمريكية علىٰ حد سواء واستمرت حالة من التنسيق المخابراتي السري مع قيادات في المجلس الأعلىٰ للقوات المسلحة[3]، وبدأت تتضح أبعاد الدور الامريكي فيها من خلال مقابلة وزير الدفاع المصري مع صحيفة "الواشنطن بوست" وتكليف "اوباما" وزير دفاعه لمتابعة الاوضاع في مصر الامر.

---

(1) غازي دحمان، أميركا والشرق الأوسط من يغير من؟، موقع الجزيرة نت، 4/ 12/ 2013، الرابط
http://www.aljazeera.net/home/getpage/7c099c89-e05d-4535-b80f-184d21a69f12/794b934c-299b-46c4-b338-661f839055b3

(2) المصدر السابق

(3) دان مرجليت، اسرائيل اليوم، 5.7.13."اسقاط مرسي جيد لليهود وللاخرين في الشرق الاوسط"
http://www.israelhayom.co.il/article/99215

كما أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي "كيري" عكست حقيقة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مجريات المشهد المصري[1]، فقد عبر عن حجم الدور الذي لعبته الولايات المتحدة والتي كانت على درجة عالية من التنسيق وتبادل الأدوار بحيث اخذ الجيش المصري الضوء الأخضر لتنفيذ الانقلاب.

كما يؤكد أحد الباحثين، أن جهود "كاترين آشتون" منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي كانت محاولة لتبادل الأدوار والتغطية عن التورط الغربي وإعطاء شرعية للانقلاب والوصول إلى تسوية سياسية تدعم وتثبت مسيرة الانقلاب العسكري في مصر من خلال ممارسة ضغوط على داعمي الشرعية[2].

(1) شلومو أفنيري، "مصر: الطريق طويلة نحو الديموقراطية"، صحيفة هآرتس، 15/ 8/ 2013.

(2) مجدي طه، الانقلاب العسكري في مصر ـ مواقف ومنطلقات؟ 25/ 8/ 2013 الرابط:
http://www.center-cs.net/full.php?ID=885#.UoFrenC8CFA

obeikan.com